

# السياسة الحضرية الوطنية دليل الجدوى



## السياسة الحضرية الوطنية – دليل الجدوى

نُشر لأول مرة في نيروبي عام ٢٠١٨ من قِبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

حقوق الطبع والنشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٨

### جميع الحقوق محفوظة

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

ص. ب: ٣٠٠٣٠. ٠٠١٠٠ نيروبي، مكتب البريد العام، كينيا

هاتف: ٢٥٤-٠٢٠-٧٦٢٣١٢٠ (المكتب المركزي)

[www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org)

رقم النظام المنسق: 18E/HS/075

المساهمة المالية والدعم : حكومة كوريا الجنوبية

### شكر وتقدير

**المؤلفون:** أومويلي ويليماز أويكولا، ريمي سيتشيبينغ

**مساهمون:** عائشة جالو، ديفيد توماس، فريدريك هاي مانغوا، جين ريد، مانكا باجاج، روكسانا لو فيلر،

رونز وانغ، ستيفاني لوس، أولريتش غراوت.

**التصميم والإخراج:** جان روبرت غاتسنزي

### تنويه

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرضها، على أي إعراب عن رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة خاضعة لسلطاتها، أو تتعلق بترسيم حدودها أو تخومها. إن الآراء المعروضة في هذه المادة المنشورة لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها.

يجوز إعادة نشر اقتباسات من دون ترخيص، بشرط الإشارة إلى مصدرها.

# السياسة الحضرية الوطنية دليل الجدوى



التحضر ظاهرة معقدة تقتضي نهجاً مستداماً منسقاً؛ وهنا يمكن «للسياسة الحضرية الوطنية» أن تقدم إطار عمل متناغم يلبي المطلوب على صعيد تحقيق التحضر المستدام من خلال المناغمة بين السياسات الوطنية القطاعية المؤثرة في التنمية الحضرية. ومن أولويات برنامج «موئل الأمم المتحدة» تحقيق التنمية الحضرية المتكاملة وفق نهج شامل مستدام على مستوى العالم بشتى البلدان، وهو هو عين ما يمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تكفله متى روعي فيها متطلبات المشاركة والشمول والتطلع نحو المستقبل.

إن إقرار أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة قد أتاح أساساً قوياً للبلدان حتى تمضي في استحداث وتنفيذ أطر عمل وسياسات حضرية وطنية تتسم بالشمول والتشاركية. وقد بلغ عدد البلدان المدعومة من برنامج «موئل الأمم المتحدة» حتى حزيران/يونيو ٢٠١٨ نحو ٤٠ بلداً بأحاء العالم، منها ١٩ بلداً أفريقياً، وتتمثل جوانب الدعم في صياغة السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها.

وقد تخلل العملية التحضيرية الثالثة للبرنامج اعتبار السياسة الحضرية الوطنية من الأدوات الأساسية لتحقيق التحضر المستدام بالنسبة للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. ومن ثم، توضح وثيقة «السياسة الحضرية الوطنية - دليل الجدوى» مرحلة الجدوى التي تشكل الخطوة الأولى في إعداد السياسة. أما المراحل الأخرى فهي مراحل التشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. لذا يشكل هذا الدليل جزءاً من سلسلة الأدلة التوجيهية المعنية بالمراحل الخمس لإعداد السياسة الحضرية الوطنية. ومن خلال السعي إلى تيسير الربط التفاعلي المؤسسي ببعديه الرأسي والأفقي سيتسنى لمرحلة الجدوى الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية أن تستهل المناقشة الحضرية في البلد المعني، إلى جانب المساعدة في حشد أصحاب المصلحة، والمناغمة بين أهداف السياسة في السياق القطري، تحديد الرؤية الحضرية والخطة الخاصة بها.

ربما استحسن بعض البلدان الإسراع بمرحلة الجدوى الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية، بيد أنها بالغة الأهمية للنجاح في إعداد السياسة وتنفيذها ورصدها. ومن أهم الرسائل التي أرجو أن يبثها هذا الدليل: ألا تعتبر السياسة الحضرية الوطنية مجالاً مقصوراً على متخصصي العمل الحضري، فالمساعي المبذولة كي لا يتخلف أحد عن الركب تقتضي أن يكون لكل إنسان رأيه المعبر في التنمية الحضرية، لذا يؤكد هذا الدليل أهمية مشاركة جميع الفئات المهمة من أصحاب المصلحة.

إنني أوصي بهذا الدليل لصناع السياسات والموظفين المدنيين وحكام المدن وفئات المواطنين وجميع المعنيين برؤاه عالمنا الآخذ في التحضر. وأنا على يقين من التأثير المهم لهذا الدليل في إعداد نهج عصري إزاء السياسات الحضرية الوطنية، وفي صياغته وتنفيذه ورصده وتقييمه، على مدار السنوات المقبلة.

السيدة ميمونة محمد شريف

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

# جدول المحتويات

4	تمهيد
6	قائمة الأطر
6	قائمة الأشكال
6	قائمة الجداول
7	الموجز التنفيذي
8	مقدمة
21	1. اتجاهات التحضر وضرورة إيجاد سياسة حضرية وطنية
61	2. عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية
61	1.2 مراحل السياسة الحضرية الوطنية
71	2.2 أهم ركائز السياسة الحضرية الوطنية
12	3. مرحلة الجدوى
12	مهام مرحلة الجدوى
22	1.3 بناء الإجماع الوطني
42	2.3 استجلاء الأساس المنطقي للسياسة الحضرية الوطنية في السياق القطري
72	3.3 تحديد دور الحكومات الوطنية في مرحلة الجدوى
72	4.3 تحديد دور وسائل الإعلام
82	5.3 تحديد دور الحكومات دون الوطنية
92	6.3 إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية
92	7.3 تحديد دور أصحاب المصلحة الآخرين
03	8.3 وضع خريطة طريق
03	9.3 وضع استراتيجية لتخفيف المخاطر
33	4. طرق مرحلة الجدوى
53	مخرجات مرحلة الجدوى
53	1.4 مذكرة السياسة الحضرية الوطنية
63	2.4 استراتيجية الاتصال
73	3.4 ورقة المناقشة
83	الموجز التنفيذي
83	1.4 دراسة الجدوى
93	الموجز التنفيذي
04	1.6 التحليل الاقتصادي السياسي
24	7. الخاتمة
54	المراجع

## قائمة الأطر

- الإطار 1. توقعات التحضر العالمية ٢٠١٠-٨١: حقائق مهمة ..... 31
- الإطار 2. الإطار ٢. أسباب أهمية السياسات الحضرية الوطنية ..... 41
- الإطار 3. الإطار ٣. اتباع عملية تشاركية لتغيير المفاهيم في ليبيريا ..... 81
- الإطار 4. الشكل ٤. تنفيذ الأماكن العامة في باميندا ..... 91
- الإطار 5. الإطار ٥. مبادئ السياسة الحضرية الوطنية ..... 42
- الإطار 6. الإطار ٦. مبادرة ازدهار المدن ..... 62
- الإطار 7. الإطار ٧. عناصر الفعالية في شراكات الحكومات الوطنية ودون الوطنية ..... 82
- الإطار 8. الإطار ٨. جدول محتويات ورقة المناقشة للسياسة الحضرية الوطنية في زامبيا ..... 83
- الإطار 9. الإطار ٩. جدول محتويات دراسة الجدوى المنفذة في أفغانستان ..... 93

## قائمة الأشكال

- الشكل 1. البلدان المدعومة في إعداد السياسة الحضرية الوطنية من برنامج «موئل الأمم المتحدة» ..... 8
- الشكل 2. الشكل ٢. صلة السياسة الحضرية الوطنية بأهداف التنمية المستدامة ..... 9
- الشكل 3. مرحلة السياسة الحضرية الوطنية، النطاق الإقليمي ..... 01
- الشكل 4. الشكل ٤. النمو المتوقع للمدن ..... 21
- الشكل 5. الشكل ٥. إطار العمل التوجيهي للسياسة الحضرية الوطنية ..... 61
- الشكل 6. الشكل ٦. مذكرة السياسة للكاميرون ..... 53
- الشكل 7. الشكل ٧. ورقة المناقشة الخاصة بليبيريا ..... 73

## قائمة الجداول

- الجدول 2. الآثار الإيجابية للنهج التشاركية ..... 13
- الجدول 3. الجدول ٢. أنشطة مرحلة الجدوى ..... 43

## الموجز التنفيذي

تزايد وتيرة العولمة في عصرنا تزايداً يجعل من أهمية التحضر لصون المستقبل الاجتماعي الاقتصادي للأمم شيئاً جديراً بكل اهتمام. وعلى ذلك، تستحيل المدن إلى محركات مهمة للنمو بالنسبة للحكومات الوطنية ودون الوطنية. وسعيًا إلى استغلال إمكانات التحضر، لا بد من إيجاد إطار عمل يكفل التنسيق في إدارة القضايا الحضرية. يجد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) («البرنامج») في السياسة الحضرية الوطنية إطار عمل يتيح آلية التنسيق المطلوبة لتعزيز التنمية الحضرية العادلة. أي أن تنفيذ سياسة حضرية وطنية كفيل بإنتاج نمو اقتصادي محلي ووطني معزز، وتحقيق نوعية حياة منصفة للجميع، وبحماية البيئة. ولما كانت السياسة الحضرية الوطنية إطار عمل تنسيقي، فينبغي ألا تتألف من قائمة بالتدابير التصحيحية فحسب؛ بل هي حرية بتشجيع الإجراءات الاستباقية الكفيلة بتعزيز التنمية المراعية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يقدم هذا الدليل إطار عمل لتنفيذ مرحلة الجدوى في السياسة الحضرية الوطنية، كما يعول الدليل تعويلاً كبيراً على خبرات البرنامج في التعاون مع البلدان التي طلبت الدعم من أجل وضع السياسات الحضرية الوطنية، وتنفيذها. كذلك يستند هذا الدليل إلى بحوث ثانوية واستعراض كثيف للدراسات السابقة المعنية بالتحضر واتجاهاتها وحالة السياسات الحضرية الوطنية في مختلف البلدان والمناطق.

مرحلة الجدوى هي أولى المراحل الخمس في عملية السياسة الحضرية الوطنية؛ أما المراحل الأربع الأخرى فهي التشخيص والصياغة والتنفيذ، والرصد والتقييم. ومن الغايات المهمة لمرحلة الجدوى التحقق من استيعاب أهم أصحاب المصلحة للضرورة والقيمة المرتبطين بإعداد السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها بأسلوب تشاركي شامل. فذلك الفهم لا غنى عنه في تصميم عملية سياقية للسياسات الحضرية الوطنية. ويتخلل مرحلة الجدوى الوقوف على المشكلات والتحديات الماثلة أمام إعداد السياسات وتنفيذها. لذا يستجلي هذا الدليل العملية والسبل الممكنة لتذليل تلك التحديات بُغية بناء الإجماع على فائدة السياسة الحضرية الوطنية. كما تركز الوثيقة على مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

في البداية، تعد الشراكات المبرمة بين أهم الفاعلين مكوناً رئيساً لنجاح مرحلة الجدوى، لذا يستهدف هذا الدليل البلدان الباحثة في إعداد سياسة حضرية وطنية أو التي دخلت مرحلة الجدوى بالفعل. ويقترن ذلك بإبراز الأفكار والمقترحات الرامية إلى تقوية مشاركة أصحاب المصلحة واتباع النهج التشاركية حيال العملية بأسرها، فهذا كفيل بتبصير الحكومات الوطنية ودون الوطنية بخصوص الفئات والعناصر المطلوبة مشاركتها في مرحلة الجدوى. ولما كان الكثير من الحكومات الوطنية ودون الوطنية يستعد لاعتماد سياسة حضرية وطنية بوصفها أداة رئيسة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، فسيكون هذا الدليل أداة نافعة للانطلاق من أساس سليم صوب عملية السياسة الحضرية الوطنية.

«المحلي عالمي، والعالمي محلي؛ فالاستدامة نسيم يسري عبر مدن العالم وقراه. وبيضاء مدن وقرى مستدامة يتحقق لكم بناء الاستدامة على مستوى العالم.» - من كلمة بان كي-مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ٢٠١٢.

الالتحضر ظاهرة عالمية تؤثر في جميع البلدان، لكن عمليات التحضر المتسارعة تعد مشكلة خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية. وللتنمية الحضرية تحدياتها وفرصها - وكلاهما أهل للإدارة عبر حكومات جيدة الاستعداد وفق أطر عمل سارية للتنمية الحضرية.

وقد أقرت الخطة الحضرية الجديدة بأهمية قوة السياسة الحضرية الوطنية بوصفها أداة بيد الحكومات لتوجيه التحضر وإدارته، إذ تنص المادة رقم ٨٩ من الخطة على ما يلي: «سنتخذ تدابير لإنشاء أطر عمل قانونية وسياسية مستندة إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز من أجل تعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية تنفيذاً فعالاً، حسب المناسب، وتمكينها بوصفها من صناعات السياسات والقرارات، وتحقيق اللامركزية المناسبة مالياً وسياسياً وإدارياً بالاستناد إلى مبدأ الضرورة الاستيعابية.»

حملت العولمة الحكومات الوطنية بمسؤوليات مزيدة عن مراعاة الاستدامة في المدن، وبات عليها أن تنهض بدور نشط في تحديد المستقبل المستدام لمناطقها الحضرية عبر إعداد السياسة الحضرية الوطنية، وتنفيذها.

تعرف السياسة الحضرية الوطنية بأنها "مجموعة مترابطة من القرارات المستمدة من خلال عملية معتمدة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وأهداف مشتركة من شأنها تعزيز تنمية حضرية أكثر تحويلاً وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل" (موئل الأمم المتحدة وتحالف المدن، ٢٠١٤). لم يكن الإقرار بالاحتياج إلى سياسة حضرية وطنية أقوى مما هو عليه اليوم، فاعتباراً من كانون أول/ديسمبر ٢٠١٨ قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الدعم إلى ٤١ بلداً بأنحاء العالم، من بينها ٢٠ بلداً أفريقياً، في سبيل صياغة السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها. وتراوح ذلك الدعم بين المساعدة الفنية في مراحل الجدوى والتشخيص والصياغة والتنفيذ والرصد بشأن تلك السياسات، وصولاً إلى تنمية القدرات، والمشاريع الموضوعية، وإشراك أصحاب المصلحة.

الشكل 1. البلدان المدعومة في إعداد السياسة الحضرية الوطنية من برنامج «موئل الأمم المتحدة»

البلدان (41) المدعومة من البرنامج في إعداد السياسات الحضرية الوطنية - التحديث في تشرين الثاني/نوفمبر 2018



الحدود والأسماء الميضية  
والتسميات المستخدمة  
هذه الخريطة لا تحمل  
أي اعتراف أو قبول رسمي

Map No. 470 Rev. 11 UNITED NATIONS  
November 2018

Department of Field Support  
Geographic Section



التحضر كفيل بتوليد فرص وتحديات، إلا أن التحضر السريع في البلدان بقدرات غير مناسبة من شأنه مفاقمة التحديات والإفضاء إلى فوات الفرص. علاوة على ذلك، فإن تناقص سكان الحضر في بعض السياقات يؤدي إلى تحديات حضرية مختلفة، وإن كانت ملحة. يتمثل التحضر بأغلب البلدان النامية في إحداث تغييرات عديدة في التوزيع المكاني للناس والموارد، وكذلك في استغلال الأراضي واستهلاكها. وعلى الرغم من ارتباط تلك العمليات ارتباطاً قوياً بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، إلا أن الكثير من البلدان يفتقر لسياسات وأطر عمل داعمة يمكن التعويل عليها في زيادة مكاسب التنمية وتوجيهها نحو أنماط مستدامة.

وفي حين قد يؤدي التحضر إلى ثروة كبيرة، والتمكين من الارتقاء باستغلال الموارد وتعزيز إيجاد أخرى، إلا أن تحديات التحضر تبدو أسرع من مكاسب التنمية في حالات كثيرة. والعجلة المطلوبة في التحقق من استيعاب الحكومات أهمية السياسة الحضرية الوطنية إنما تعني ضرورة عمل المزيد للترويج لتلك السياسات ومناصرتها. وفي هذا السياق، يقرر توروك وماكغراناهن (٢٠١٣) ما يلي: «يوفر التحضر الكثير من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن النمو السكاني الحضري في البلدان ذات مستويات الدخل المنخفض والمتوسط يشكل بدوره واحداً من التحديات العالمية الكبرى في القرن الحادي والعشرين. وهذا ما يفرض أهمية بالغة لتجاوز الكلمات الرنانة عن الجدوى الاقتصادية للمدن والتأثير المتغير للتحضر، وصولاً إلى فهم أعمق للعمليات المتبعة في هذا الصدد، شاملة كيفية التخطيط للظاهرة وإدارتها لتحقيق أفضل الأثر منها.»

الشكل 2. صلة السياسة الحضرية الوطنية بأهداف التنمية المستدامة



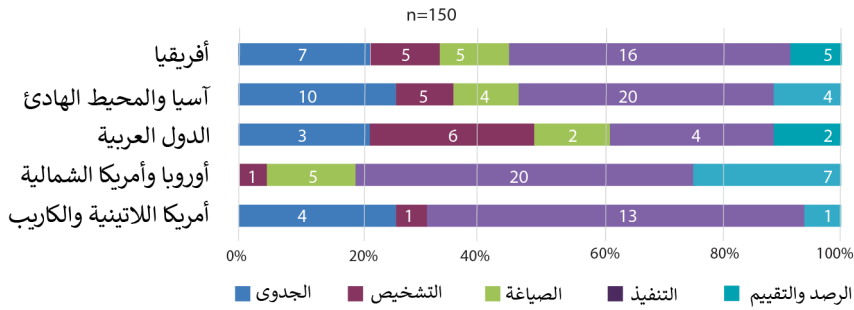
المصدر: برنامج «مؤئل الأمم المتحدة» (٢٠١٧) السياسة الحضرية الوطنية لليبيريا – ورقة للمناقشة

سعيأ إلى تطويع التحضر، وتخفيف آثاره الخارجية وتعزيز «التحول النموذجي الحضري»، ثمة احتياج ملح لاتباع نهج منسق واتجاه واضح في السياسة. هنا يلاحظ أن الوكالات الحكومية في الكثير من البلدان تحمل مسؤوليات موزعة متنافرة بما يجعل التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة قاصراً باستمرار؛ وتلك المتالب تؤدي في مجموعها إلى انعدام الاتساق في إعداد السياسة الحضرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ومن ثم، يوصي البرنامج بإعداد السياسة الحضرية الوطنية استناداً إلى مبادئ تشاركية؛ وهو ما يعني مشاركة الهيئات الوزارية والسلطات دون الوطنية معاً، إلى جانب المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة - مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات البحثية والأكاديمية. وينبغي أن تحظى السياسة الحضرية الوطنية بموافقة الحكومة الوطنية، مع ضرورة وضع خطة عمل لتنفيذها (موئل الأمم المتحدة وتحالف المدن، ٢٠١٤). ولا غنى عن مشاركة مختلف مستويات الحكومات دون الوطنية في صياغة السياسة الحضرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، لا لاستجلاء مزايا التحضر في واستغلالها في البلد المعني فحسب، بل حرصاً كذلك على قابلية تنفيذ السياسة. كما ينبغي أن تبين السياسة رؤية وطنية محل اتفاق للتحضر، مقترنة بمجموعة من المبادئ التوجيهية بخصوص التعاون بين كل أصحاب المصلحة والحكومات الوطنية بُغية الاستفادة من التركيز السريع للسكان والنشاط الاقتصادي.

لقد أدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة إلى إيجاد أساس منطقي قوي لدى البلدان حتى تشرع في إعداد السياسات الحضرية الوطنية وأطر العمل وتنفيذها على نحو يضمن الشمول والتشارك. كما تعكف بلدان كثيرة على إجراء عمليات السياسة الحضرية الوطنية. واستناداً إلى تقرير موئل الأمم المتحدة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٨)، فقد شمل التقرير ١٥٠ بلداً نصفها (أي ٧٦ بلداً) أقر سياسات حضرية وطنية صريحة، في ما اعتمد النصف الآخر (٧٤ بلداً) سياسات جزئية. وفي ما يلي توزيع إقليمي يوضح التباين الجوهري حسب المناطق من حيث حالة السياسة الحضرية الوطنية.

### الشكل 3. مرحلة السياسة الحضرية الوطنية، النطاق الإقليمي




المصدر: موئل الأمم المتحدة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨): الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية

تختلف حالة السياسة الحضرية الوطنية باختلاف المنطقة، فمعظم البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية تطبق بالفعل سياسات حضرية وطنية. في المقابل، ما زال نحو ٤٠ في المائة من البلدان في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مرحلة إعداد سياساتها الحضرية الوطنية

ومن الوارد اختلاف العملية المتبعة في مرحلة الجدوى عن غيرها باختلاف السياق، غير أن هذا الدليل يقدم أهم الموضوعات والمبادئ الخرية بالاعتبار في مرحلة الجدوى. كما يقدم إرشاداً بخصوص المنتظر من مرحلة الجدوى وما يتل بذلك من بعض أساليب تخفيف المخاطر، فضلاً عن اقتراح بعض الأنشطة الممكنة في المرحلة نفسها، ومتطلبات التوظيف، وبيان إطار زمني عملي لإنجاز المرحلة بأسرها. يهاب باستخدام هذا الدليل إلى جانب الأدلة الإرشادية الأخرى المعنية بالسياسة الحضرية الوطنية حرصاً على اتباع نهج شامل حيال إعداد السياسة.

يتمثل قوام هذا الدليل في ما يلي: القسم الأول، وفيه مقدمة وجيزة عن اتجاهات التحضر ودور السياسة الحضرية الوطنية. والقسم الثاني، وفيه بيان لعملية السياسة وعناصرها. أما القسم الثالث فيسير مرحلة الجدوى بالتفصيل، والغرض منها، ومهمتها، ومخرجاتها. ثم القسم الرابع الذي يستكشف طريقة مرحلة الجدوى. وأخيراً، يقدم الدليل دروساً وتوجيهات بشأن التنفيذ الناجح لمرحلة الجدوى.

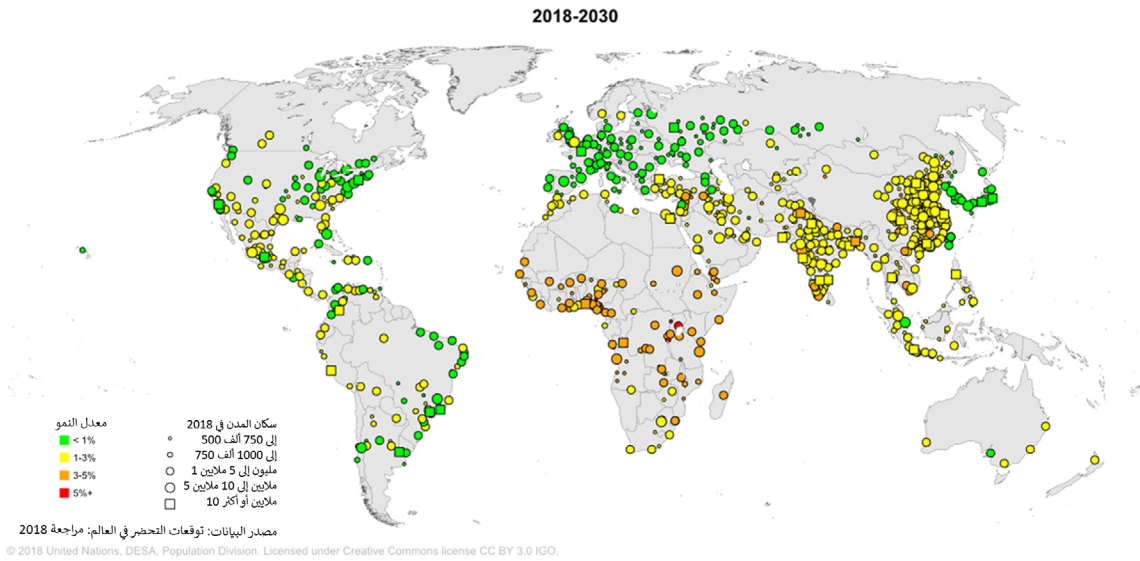


اتجاهات التحضر  
وضرورة إيجاد  
سياسة حضرية  
وطنية

## 1. اتجاهات التحضر وضرورة إيجاد سياسة حضرية وطنية

يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في مدن، ومن المتوقع أن يعيش نحو ٧٠ في المائة في مناطق حضرية بحلول ٢٠٥٠ (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤). شهدت آسيا وأفريقيا خلال ٢٠١٦ أدنى معدل للتوسع العمراني، في مقابل التوسع الأسرع (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦). أما في المائة من الزيادة المتوقعة عالمياً في سكان الحضر فستكون في أفريقيا وآسيا بين ٢٠١٦ و٢٠٥٠. عاش أقل من ٥ في المائة من سكان العالم في مدن قبل نحو قرن، لكن القرن العشرين شهد معدلات غير مسبوقه للتحضر. وتراوحت معدلات النمو الحضري العالمية بين ٢.٦ في المائة سنوياً بين ١٩٥٠ و٢٠٠٧، في ما شهد العالم خلال الفترة نفسها نمو سكانه بمعدل ناهز خمسة أضعاف – ليرتفع عددهم من ٧٠٠ مليون إلى ٣.٣ مليار نسمة.

الشكل 4. الشكل ٤. النمو المتوقع للمدن



المصدر: الأمم المتحدة | توقعات التحضر في العالم: مراجعة ٢٠١٨، نقاط مهمة

الاتجاهات العالمية الحالية للتحضر مختلفة اختلافاً كبيراً عن السابق تسجيلها. يوضح الشكل ٤ نمو المدن وانتشارها عالمياً. استناداً إلى تقرير توقعات التحضر في العالم ٢٠١٨، فمن المتوقع ظهور بعض الاتجاهات الآتية بيانها:

## الإطار 1. توقعات التحضر العالمية ٢٠١٨: حقائق مهمة

- عالمياً – يزيد عدد قاطني المناطق الحضرية عن قاطني المناطق الريفية، إذ يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم بمناطق حضرية خلال ٢٠١٨. كان ٣٠ في المائة من سكان العالم في ١٩٥٠ يعيشون في الحضر، في ما يتوقع أن يكون ٦٨ في المائة من سكان العالم في الحضر بحلول ٢٠٥٠.
- اليوم – أكثر المناطق حضرية تشمل أمريكا الشمالية (حيث يعيش ٨٢ في المائة في مناطق حضرية في ٢٠١٨)، وأمريكا اللاتينية والكاريبية (٨١ في المائة)، وأوروبا (٧٤ في المائة)، وأوقيانوسيا (٦٨ في المائة). في المقابل، يغلب الطابع الريفي على أفريقيا وآسيا حيث يعيش ٤٣ و ٥٠ في المائة من سكان القارتين في مناطق حضرية، على الترتيب. ومن المتوقع أن يتسع نطاق التحضر بكل المناطق خلال العقود المقبلة، علماً بأن معدل التحضر أسرع في أفريقيا وآسيا منه في المناطق الأخرى، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة السكان فيهما في الحضر ٥٦ و ٦٤ في المائة (على الترتيب) بحلول ٢٠٥٠.
- سكان الريف في العالم تزايدوا ببطء منذ ١٩٥٠، ومن المتوقع أن يبلغوا حد الذروة خلال أعوام قليلة. يقترب تعداد سكان الريف في العالم حالياً من ٣.٤ مليار نسمة، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٣.١ مليار نسمة بحلول ٢٠٥٠. تضم أفريقيا وآسيا نحو ٩٠ في المائة من سكان الريف في العالم. وتضم الهند أكبر تعداد سكاني ريفي (٨٩٣ مليون نسمة)، تليها الصين (٥٧٨ مليون نسمة).
- سكان الحضر في العالم يتزايدون بسرعة منذ ١٩٥٠، إذا زادوا من ٧٥١ في ذلك العام إلى ٤.٢ مليار نسمة في ٢٠١٨. وعلى الرغم من انخفاض مستوى التحضر في آسيا إلا أن القارة تضم ٥٤ في المائة من سكان الحضر في العالم، تليها أوروبا وأفريقيا (١٣ في المائة لكل منهما).
- النمو في تعداد سكان الحضر مدفوع بالزيادة السكانية الكلية وبالتحول الصاعد في النسبة المئوية لقاطني المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن يضيف هذان العاملان معاً ٢.٥ مليار نسمة إلى سكان الحضر في العالم بحلول ٢٠٥٠، مع استئثار أفريقيا وآسيا بنحو ٩٠ في المائة من هذا النمو.
- ثلاثة بلدان فقط – الهند والصين ونيجيريا – من المتوقع أن تستأثر معاً بنسبة ٣٥ في المائة من النمو المتوقع في سكان الحضر بالعالم بين ٢٠١٨ و ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تضيف الهند ٤١٦ مليون قاطن إلى المناطق الحضرية، تليها الصين بنحو ٢٥٥ مليون قاطن، ثم نيجيريا بنحو ١٨٩ مليون قاطن.
- نحو نصف قاطني الحضر في العالم يقيمون في مستوطنات صغيرة نسبياً يقل تعداد واحدتها عن ٥٠٠ ألف نسمة، في ما يعيشن واحد من كل ثمانية أفراد في ٣٣ مدينة ضخمة تحوي أكثر من ١٠ ملايين قاطن. ومن المتوقع أن يضم العالم ٤٣ مدينة ضخمة بحلول ٢٠٣٠، معظمها في مناطق نامية.
- طوكيو هي أكثر مدن العالم بنحو ٣٧ مليون قاطن، تليها دلهي بنحو ٢٩ مليون نسمة، وشنغهاي بنحو ٢٦ مليون نسمة، ثم ميكسيكو سيتي ومومباي وساو باولو بنحو ٢٢ مليون نسمة لكل منها. واليوم، تقترب مدن القاهرة وبيجين ودكا من حاجز ٢٠ مليون نسمة بكل منها.
- شهدت بعض المدن انخفاضاً سكانياً خلال السنوات القليلة الماضية. يوجد معظم تلك المدن في بلدان آسيا وأوروبا ذات معدلات الخصوبة المنخفضة، أي حيث تتسم أحجام الكتل السكانية الكلية بالثبات أو بالتراجع. وقد أسهم الانكماش الاقتصادي والكوارث الطبيعية في فقدان السكان ببعض المدن أيضاً.

المصدر: توقعات التحضر في العالم: مراجعة ٢٠١٨

يستفاد من الإطار ١ وجود تنوع كبير في خصائص النمو الحضري العالمي؛ فعلى الرغم من أن أكبر تجمع حضري في العالم قبل عدة عقود كان في المناطق المتطورة، فإن المدن الكبيرة تتركز حالياً في نصف العالم الجنوبي حيث تتسم أطر العمل والمؤسسات الموجهة لعملية التحضر بالهشاشة النسبية. ويضاف لما سلف أن التحضر المتسارع يهدد التنمية المستدامة حال عدم صياغة السياسات الحضرية أو تنفيذها على نحو يضمن الإنصاف في توزيع عوائد التوسع.

تتباين مستويات التوسع الحضري بين المناطق، ما يعني ضرورة مراعاة السياق المحلي في السياسات الحضرية لأنه

لا يوجد نمط إداري حضري موحد يناسب جميع السياقات. وعلى الرغم من أن الموضوع العام المتمثل في التوسع الحضري السريع حاضر في آسيا وأفريقيا، إلا بلدان القارتين تواجهان مشكلات حضرية مختلفة. وتوجد بعض المدن التي تخالف الاتجاه العام للتحضر المتسارع نظراً لما تشهده من تراجع سكاني - وهي ظاهرة يمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تستفيد منها استفادة إيجابية. تلکم الاتجاهات المتباينة أخذة تغيير مشهد المستوطنات البشرية، حاملة معها تبعات مهمة على صعيد ظروف المعيشة، والبيئة، والتنمية في أنحاء مختلفة من العالم. ومن ثم، تتيح تلك الاتجاهات للحكومات الوطنية فرصة لمراجعة خططها الحضرية وصياغة نموذج جديد للتنمية الحضرية بما يكفل إدماج كل جوانب التنمية المستدامة فيه، مع تعزيز الإنصاف والرفاه والازدهار المشترك في العالم الماضي صوب التوسع الحضري.

إن إدراك المكاسب المرتقبة من التوسع الحضري رهن بمدى الكفاءة في تنفيذ النمو الحضري وفي إدارة تحدياته الناشئة. وهنا لا مفر من صياغة السياسات الضرورية والتحقق من مراعاة مبادئ التشريع الحضري الفعال، ومبادئ التخطيط والتصميم الحضريين، والاقتصاد الحضري نظراً لأهميتها في تمكين التوسع الحضري التحويلي.

## الإطار 2. الإطار ٢. أسباب أهمية السياسات الحضرية الوطنية

1. أنها وسيلة تنمية تساعد في التعامل مع أهم قضايا التنمية؛
  2. أنها تتمحور حول البشر بتركيزها على زيادة الفرص للجميع؛
  3. أنها ممكنة التوظيف من جانب الحكومة المركزية لتوجيه جهود تغيير المجتمع؛
  4. أنها تحدد رؤية مشتركة للتحضر في عموم البلد الواحد؛
  5. أنها تحفز التنافس والتنسيق في عملية التوسع الحضري؛
  6. أنها تصلح أساساً للتشريع الوطني المتعلق بالبلدات والمدن الناشئة، وبالمناطق الحضرية؛
  7. أنها سياسة استباقية قادرة على تشكيل أنماط جيدة ومطلوبة من التوسع الحضري؛
  8. أنها تتيح إطار عمل للتعاون الفعال بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية؛
  9. أنها تدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة؛
  10. أنها تتيح إطار عمل تنسيقي جامع بُغية تذليل التحديات الحضرية؛
  11. أنها تقوي الارتباط بين التوسع الحضري والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والاستدامة البيئية؛
  12. أنها أجدد ما تكون بتقديم إطار عمل إداري فعال لبناء الأسس القانونية والقدرات المؤسسية والإجراءات الإدارية والأدوات المالية المعنية بالتوسع الحضري المستدام؛
  13. أنها قادرة على إدارة التوسع الجانبي للمدن بما يشجع زيادة الكثافة والتكامل في التنمية الحضرية؛
  14. أنها تتيح للبلدان إطار العمل المطلوب لفهم ضغوط النمو الحضري ولاتخاذ إجراءات مبكرة منعاً للاختلال الوظيفي في التنفيذ؛
  15. أنها تتسع لبرامج من شأنها تقوية الارتباط والتعاون بين المدن والبلدات.
- المصدر: موئل الأمم المتحدة (٢٠١٨) «٢٠ سبباً وأكثر لأهمية السياسات الحضرية الوطنية»

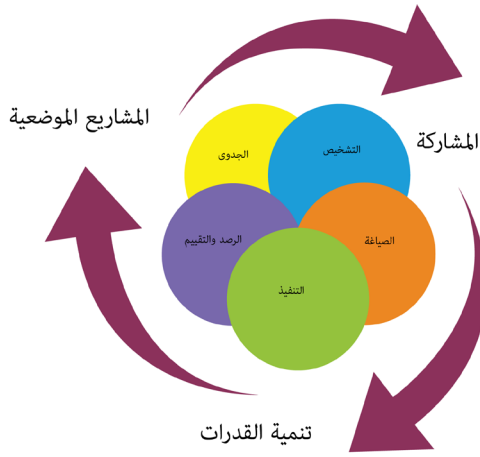


عملية إعداد  
السياسة الحضرية  
الوطنية

## 2. عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية

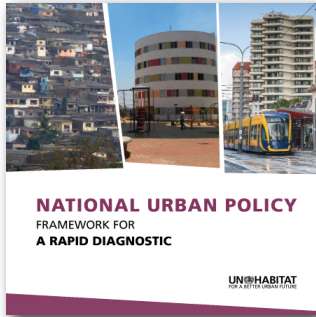
استناداً إلى الخبرات القُطرية، يمكن للبرنامج أن يوصي بمرحل وجوانب أساسية من عملية السياسة لما تجمعه من عناصر أساسية لنجاح التنمية والتنفيذ والرصد والتقييم في ما يخص السياسة الحضرية الوطنية. وتمتاز هذه العملية بالمرونة الكافية لتأقلمها مع مختلف السياقات القُطرية لأن الخصوصية المتفردة لكل بلد تعني ضرورة وضع سياسة تلبي احتياجاته المحددة. وفي حين لا يشجع البرنامج على اتباع نهج طولي حيال وضع السياسة، إلا أن كل مرحلة من مراحل العملية تكتسي أهمية بالغة حرصاً على المنظور الشامل للسياسة. وليست تلك المراحل بالمطلقة ولا بالمحددة من حيث النطاق، بل إن مهامها ستتداخل في ما بينها على أرض الواقع.

الشكل 5. الشكل 5: إطار العمل التوجيهي للسياسة الحضرية الوطنية



المصدر: مؤئل الأمم المتحدة (٢٠١٤) - السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل توجيهي

### 1.2 مراحل السياسة الحضرية الوطنية



**مرحلة الجدوى:** هذه المرحلة لازمة للوقوف على مدى صلاحية السياسة الحضرية الوطنية، إلى جانب بيان إطار العمل واتجاه إعدادها وتنفيذها. ومن المهم اتخاذ قرارات حكيمة وتحديد الاتجاهات في هذه المرحلة.

**مرحلة التشخيص:** تقدم هذه المرحلة فهماً تفصيلياً للسياق المحلي، ومشكلات السياسات وفرصها، كما يوضح أهداف السياسة، ويحدد أهم أصحاب المصلحة والصورة المقابلة هي لذلئل مختص بمرحلة التشخيص.

**مرحلة الصياغة:** تتيح هذه المرحلة وضع خرائط لما سيحدث بين تحديد مشكلة (مشكلات) السياسات وتحقيق الهدف من السياسة. أي أنها مرحلة تقييم الخيارات والأهداف المرتبطة بالسياسة.

**مرحلة التنفيذ:** يتخلل هذه المرحلة تحويل السياسة المقترحة والخطة المنجزة خلال مرحلة الصياغة إلى بنود قابلة للتنفيذ. وتضمن هذه المرحلة حياة كل أصحاب المصلحة القدرة (البشرية والمالية والمؤسسية) لتنفيذ السياسة حسب المخطط له.



**مرحلة الرصد والتقييم:** ينبغي ألا يُنظر إلى هذه المرحلة بوصفها المرحلة «الأخيرة» في عملية السياسة الحضرية الوطنية، بل ينبغي مباشرة الرصد طوال تنفيذ السياسة. كما أن التقييم يمثل فرصة لمراجعة المكاسب المتحققة وتقييم أي أوجه للقصور. ويمكن مراعاة الدروس المستفادة من تقييم المخرجات والعملية في دورة السياسة، مع تعزيز النهج التفاعلي في تصميمها.

## 2.2 أهم ركائز السياسة الحضرية الوطنية

تقرن المراحل المذكورة آنفاً بثلاث ركائز توجه عملية السياسة الحضرية الوطنية، ألا وهي: المشاريع الموضوعية، والمشاركة، وتنمية القدرات (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥). وينبغي مراعاة تلك الركائز الثلاث في كل مرحلة من مراحل عملية السياسة الحضرية الوطنية.

**المشاركة:** لا بد من إدماج عملية تشاركية محفزة على المشاركة من أجل وضع سياسة ناجحة تتسم بالشمول وبقابلية التنفيذ، علماً بأن عملية السياسة التشاركية لا تعني بالضرورة أن تكون شاملة، لكن مراعاة عنصر الشمول يحتم تحديد أصحاب المصلحة وإعداد خريطة بهم حرصاً على التواصل مع كل الفئات -لا سيما الفئات الأشد عرضة للتأثر، مثل المرأة والشباب والمسنين والمعاقين- وعلى إدماجهم في العمليات التشاركية. انتهى ناباتشي ولينينغر (٢٠١٥) إلى ست ركائز أساسية للبناء في إطار سعيهما إلى اقتراح إصلاحات تشاركية، وذلك حرصاً على نجاح المشاركة العامة في هذا الصدد. وتلك الركائز هي: نشر المعلومات، وجمع المدخلات والبيانات، والمناقشة والتواصل، وتمكين صنع القرار الصغير النطاق، وتمكين صنع القرار الواسع النطاق، وتشجيع العمل العام. أما في استعراض بيلتز (٢٠١٦) لتحليل ناباتشي ولينينغر، فقد أشارت إلى أن نظرية الكاتبين تنطوي على مطلب أساسي يتمثل في الدعم المنهجي المتمم للتكيف التكتيكي انطلاقاً من القاعدة وصولاً إلى القيمة حتى يتسنى محاصرة ضعف التكيف على مستوى المؤسسات والموارد.

وتشمل تلك التغيرات المنهجية حوافز للنهج التشاركي، وتنمية القدرات، وتدبير المواد المالية الكافية، ووجود مرجعيات قياسية موثوقة بما يتيح للمعنيين أداء أدوار جديد وربط أنشطة مختلفة ببعضها بعضاً. والمتصور أن تقطع المشاركة والشمول في عملية السياسة بأكملها شوطاً كبيراً نحو تحديد المشكلات والتحديات، وسيتخلل ذلك اقتراح حلول مبتكرة لها.

وحرصاً على تعزيز المشاركة، يهيب البرنامج بكل بلد أن يعقد سلسلة من المنتديات الحضرية الوطنية لاستدامة أجواء النقاش وتعزيز السياسات الحضرية. وقد استحدث البرنامج دليلاً (ص. ٢٠) من أجل إرشاد صناعات السياسات المعنيين بتشكيل المنتديات الحضرية الوطنية حتى يتسنى لهم تشكيل محافل فعالة وبناء هيكل لعملية المنتدى.



حققت المنتديات نتائج ممتازة في البلدان التي انعقدت بها، مثل بربادوس وبيلاروس والكاميرون وتشيلي ومصر؛ إذ هيأت بيئة مؤاتية للحوار وللإجماع في ما بين أصحاب المصلحة على اختلاف مشاربهم. والمنتدى عبارة عن منصة متعدد الأطراف تهدف إلى دعم عمليات التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز الحوارات المرتبطة بها على الصعيد القطري، مع حمل خلاصات المساهمات الوطنية إلى استراتيجيات التنمية العالمية وتحقيق المشاركة فيها. ومن الوارد أن يضم المنتدى مشاورات وورش عمل وطنية ودون وطنية، وغيرها من أنشطة بناء القدرات والمناصرة. أما وتيرة عقد المنتديات فمتروكة لتقدير الأمانة العامة للمحافل على الصعيد الوطني؛ على أنه ينبغي أن تتولى الحكومة الوطنية إنشاء تلك المنتديات وأن تديرها لجنة توجيهية مؤلفة من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. وعلى تلك اللجنة تقديم هيكل حوكمة ودعم إداري، مع ترك قرار رئاستها إلى اختيار أعضائها.

### الإطار 3. الإطار 3. اتباع عملية تشاركية لتغيير المفاهيم في ليبريا

ليبريا من البلدان التي نفذ فيها البرنامج (موئل الأمم المتحدة) وشركاؤه -مثل تحالف المدن- عمليات تتسم بالشمول والتشاركية بخصوص السياسة الحضرية الوطنية، وهي آخذة في تغيير مفاهيم صنع السياسات ووضع إطار عمل لخطة تحويلية في مجال التوسع الحضري.

وبالنظر إلى ماضي ليبريا وتحدياتها الحالية، فقد شرع البرنامج وشركاؤه في تصميم وتنفيذ عملية شاملة للسياسة بما يحقق حشد جميع القوى للتعامل مع التحديات الماثلة أمام البلد. بدأت الخدمات الاستشارية الفنية عملها في ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين نجح البرنامج في إحداث تغيير تدريجي في توجه الحكومة الليبرية حيال السياسة الحضرية الوطنية، وفي زيادة الوعي بأهمية تلك السياسة. والحق أن عملية السياسة الحضرية الوطنية في ليبريا شامل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مختلف مستويات الحكومة وقطاعاتها، والمجتمع المدني والمنظمات المهنية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

ومن ثم، فإن عملية السياسة آخذة في التحول من عملية «تقرر» فيها الحكومة المركزية عناصر العملية ومسارها، إلى عملية يتحمل فيها أصحاب المصلحة المسؤولية ويوجهون الدفة ويحددون مضامين إطار العمل ويضعون خريطة للمخرجات. تكمن مساهمة البرنامج المعنية بتغيير عمليات التوسع الحضري في الأدوات والأطر الإرشادية المستحدثة دعماً للحكومات خلال مراحل عملية السياسة. ومن تلك الأدوات إطار عمل السياسة الحضرية الوطنية والمنتدى الحضري الوطني.

أصبح ممكناً للمرة الأولى توثيق عملية السياسة من تحالف يضم فقراء الحضر وشباب المهنيين والحكومات الوطنية ودون الوطنية. وهذه خطوة غير مسبوقه نحو صنع سياسة شاملة، خصوصاً بالنظر إلى تاريخ البلد القريب. وقد تمكنت كثرة من أصحاب المصلحة حتى الآن من الإقرار المشترك لعشرة مجالات تركيز في السياسة، مقترنة بثلاثة تدخلات عامة.

المصدر: موئل الأمم المتحدة

**المشاريع الموضوعية:** استناداً إلى ورقة السياسة الصادرة عن البرنامج (٢٠١٥)، فإن ممارسات المشاريع الموضوعية الحضرية -شاملة ما يندرج تحت وصف «الحضرة البديلة»- جديرة بالتشجيع من أجل تعزيز المشاركة وتحقيق تجارب ناجحة (وإن كانت صغيرة) بالتشارك مع السكان المحليين. «سميت الإجراءات الموضوعية الحضرية باسم «وخزات» الحضرة، وتتخذ شكل مشاريع أو مبادرات» (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥). وتتجاوز تلك الإجراءات حدود تنفيذها، إذ تمتد عبر المدن والمجتمعات لتؤثر في المدينة أو في سياساتها (لرنر، ٢٠١٤). واستناداً إلى دراسة أورتيغ (٢٠١٣)، فإن المشاريع الموضوعية ستكون مشاريع ملموسة تتطلب جهوداً حوكمية وتنسيقاً، كما ينبغي التعامل بها تعاملًا مشتركاً من خلال حشد المهارات والرؤى المختلفة من شتى التخصصات، مثل:

- إطار عمل تخطيطي (جهة تخطيط)
  - مقترح هندسي مجدٍ (جهة هندسية)
  - تحليل للتكاليف والعوائد للمقترح الاقتصادي/المالي (جهة اقتصادية/تمويلية)
  - إطار عمل إجرائي مؤسسي، يجمع بين القطاعين العام والخاص، من أجل التنفيذ
- وعلى ذلك، تقدم مرحلة الجدوى فرصة لصناع السياسات من أجل تحديد كل المشاريع الصغيرة الكاشفة التي تراعي مستوى معيشة الإنسان والبيئة التي يحيا فيها. فتلك المشاريع قادرة على كشف أهمية المشاريع الموضوعية التي قد تحمل حلاً فعالاً لتجديد حياة المدن، لا سيما المدن الضخمة، دونما تدخل جوهري في الشكل العام للمدينة.

#### الإطار 4. الشكل ٤. تنفيذ الأماكن العامة في باميندا

باميندا هي ثالث مدن الكاميرون من حيث الحجم، وهي عاصمة المنطقة الشمالية الغربية، وتمتاز بموقع استراتيجي على مفترق الطرق الواصل بين الكاميرون ومدن في نيجيريا - مثل إنوغو وكالابار. تضم المدينة حالياً ٥٠٠ ألف نسمة، لكن من المتوقع أن يصل تعداد سكانها إلى ٢.١ مليون نسمة تقريباً بحلول ٢٠٢٦. المدينة معروفة بأسواقها التي تعد محركات رئيسة لنموها الاقتصادي وخلق الوظائف. كذلك تعد باميندا -وفق بيانات منظمة الصحة العالمية- أكثر مدن أفريقيا تلوثاً حسب معدل الجزيئات الدقيقة (٢.٥)؛ كما جغرافيتها ذات التلال وهطول الأمطار فيها بغزارة يجعلانها مهددة بالفيضان. شهد العام ٢٠١٧ اشتراك البرنامج ومجلس مدينة باميندا في حصر وتقييم لكل الأماكن العامة المفتوحة في أنحاء المدينة كافة، مع التركيز على الأسواق بصفة خاصة. اشتمل التقييم على المعلومات التقييمية الاعتيادية، كما ركز على المرونة - أي تقييم مخاطر تعرض الأسواق لتحديات بيئية من قبيل الفيضانات. ومن ثم، رصد نتائج المسح الشامل فجوات في الأماكن العامة وفي توزيع الأسواق وفي جودتها وشمولها وسلامتها ويسر الوصول إليها، فضلاً عن كيفية استغلالها في تعزيز الاستدامة. تشكل الأماكن العامة نسبة سبعة في المائة من أراضي باميندا المفتوحة - وهي نسبة تقل كثيراً عما يوصي به البرنامج، أي ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة. انتهت هذه العملية التشاركية إلى توصيات أساسية بُغية تذكيل التحديات الراهنة الماثلة أمام أسواق المدينة. كما كان للعملية دور في تبصير المسار المستقبلي لتجديد الأسواق وعصرنتها بما يلي احتياجات المواطنين وبوابك التغيرات الاجتماعية. كذلك صيغت استراتيجية للأماكن العامة المفتوحة بعموم المدينة استناداً إلى نتائج التقييم، ويجري حالياً تنفيذ مشروعين تجريبيين في هذا الصدد. ويأتي إبراز هذا المشروع بسبب ارتباطه بعملية السياسة الحضرية الوطنية، واقترانه بتحديد الأماكن العامة بوصفها مجالاً ذا أولوية خلال العملية التشارورية.

المصدر: موئل الأمم المتحدة

**تنمية القدرات:** تنمية القدرات من الركائز الأخرى الأساسية في عملية السياسة الحضرية الوطنية. تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦) تطوير القدرات بأنه العملية التي يتبناها الأفراد والمجموعات والمنظمات والمؤسسات والبلدان إعداد النظم والموارد والمعارف وتعزيزها وتنظيمها؛ بحيث يتجلى ذلك في قدراتها -فردياً وجماعياً- على أداء المهام وحل المشكلات وتحقيق الأهداف.

تبدأ هذه العملية من مبدأ مفاده أن الناس هم الأقدر على إطلاق العنان لكامل طاقاتهم عندما تكل وسائل التنمية مستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨). ومن خلال فهم العقبات التي تثبط الناس والمؤسسات والحكومات سيتسنى المضي قدماً بمزيد من اليقين أن السياسة الحضرية الوطنية قابلة للإعداد والتنفيذ بكفاءة ونجاح.

وتشكل قدرة المؤسسات والأفراد عنصراً محورياً في نجاح أية سياسة حضرية، وينبغي أن تشكل استراتيجيات تنمية القدرات والتطوير المؤسسي جزءاً أصيلاً من السياسات الحضرية على كل مستويات الحكومة. ومن الممكن تنفيذ برامج وورش عمل تدريبية مخصصة بما عزز قدرة المدن والبلديات على إدارة التنمية الحضرية وفق البيانات والمعارف والأدوات المناسبة. غير أن الفعالية المنشودة تقتضي الربط الوثيق بين تنمية القدرات وأهداف التنمية الحضرية، مع وجود فصل التمويل حرصاً على الاستمرارية والتأثير الدائم.



## مرحلة الجدوى

### 3. مرحلة الجدوى

تقرر مرحلة الجدوى مدى صلاحية السياسة الحضرية الوطنية، إلى جانب تبيان إطار العمل والتوجيه اللازمين لإعداد السياسة وتنفيذها. ومن المهم في هذه المرحلة اتخاذ قرارات سديدة وتحديد الاتجاهات؛ ذلك بأنها:

- تركز على البحث والتحليل وجمع الحقائق وبحث المعلومات؛
- تسهم في وضع خريطة بجميع أصحاب المصلحة المعنيين، والتشاور معهم؛
- تركز على تحليل أهم القضايا ومجالات القلق أو عدم اليقين، وتوضيحها والتعامل معها؛
- تنطوي في أغلب الأحيان على تحليل مفاهيم ونُهج بديلة؛
- تعي خصائص الاقتصاد السياسي المحلي للتحضر؛
- تتيح خطة أو استراتيجية موجهة إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالاستدامة الحضرية (خريطة طريق)؛
- تكشف المخاطر وترتيبها من حيث الأولوية بُغية تعظيم آفاق الفرص وتحقيقها.

ومن ثم، فإن مرحلة الجدوى في عملية السياسة الحضرية الوطنية تكتسي أهمية فائقة حرصاً على النجاح في مراحل إعدادها وتنفيذها ورصدها؛ إذ تحلل هذه المرحلة مدى صلاحية السياسة في السياق القطري المعني، فلا مجال للتطابق بين ظروف بلدين، فضلاً عن استجلاء مواطن الاختلاف والتفرد التي لا يمكن تجاهلها. كما يتخلل هذه المرحلة إبراز فرص التغيير التي يمكن استغلالها لبناء الإجماع على الرؤية المتعلقة بالسياسة وتحقيق التوسع الحضري المستدام. أي أن مرحلة الجدوى تستهدف بالأساس بناء الإجماع على سياسة حضرية وطنية من خلال الوقوف على الدور الرئيس المنوط بالحكومة الوطنية، علماً بأن الكثير من البلدان لديها وكالات حضرية وطنية أو دون وطنية مختصة بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، لكنها لا تعد سياسة وطنية ولا بيانات سياسية موجهة إلى التنمية الشاملة. ومن البلدان من لديه إدارات حكومية وطنية وإقليمية وجهة النمو الحضري والتنمية الحضرية في غياب سياسة حضرية وطنية صريحة. يتخلل مرحلة الجدوى تحديد المشكلات والعقبات المرتبطة بإعداد السياسة. فمثلاً: لم يحز بعض البلدان المتقدمة سياسات حضرية وطنية صريحة، كما أن الطبيعة الفيدرالية الصارمة في بعض النظم السياسية بالدول أفرز تحديات أمام إقرار سياسة وطنية شاملة. تنطوي مرحلة الجدوى في السياق الفيدرالي على تقييم العلاقات بين الاختصاصات الفيدرالية والإقليمية وأساليب صياغة الإجماع في المراحل المبكرة من السياسة.

يمكن أن يتأتى الترويج للسياسة الحضرية الوطنية ومناصرتها في مرحلة الجدوى من زوايا مختلفة ومن أصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها. ولذلك، لا غنى في مرحلة الجدوى عن مشاركة أصحاب المصلحة من الحكومات الوطنية ودون الوطنية، ومن المؤسسات الخاصة ومن المنظمات الحكومية الدولية – بالإضافة إلى أية جهات أخرى معنية.

### مهام مرحلة الجدوى

يركز هذا الدليل على تسع مهام ذات أولوية في مرحلة الجدوى، هي:

1. بناء الإجماع الوطني؛
2. بيان الأساس المنطقي لإعداد سياسة حضرية وطنية في السياق القطري، مع تحديد القيود المرتبطة بذلك؛
3. بيان دور الحكومات الوطنية؛

4. بيان دور وسائل الإعلام؛
5. بيان دور الحكومات دون الوطنية؛
6. إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية؛
7. بيان دور أصحاب المصلحة الآخرين؛
8. إعداد خريطة طريق (استراتيجية أو خطة)؛ و
9. وضع استراتيجية لتخفيف المخاطر.

### 1.3 بناء الإجماع الوطني

ينبغي أن تعكف كل مستويات الحكومة على بناء إجماع وطني يجعل السياسة الحضرية الوطنية في صميم التنمية الوطنية. وينبغي للحكومة الوطنية أن تقاوم النهج الهابط (من القمة إلى القاعدة) بخصوص إعداد السياسة، وأن تشجع نهجاً صاعداً (من القاعدة إلى القمة) يتقرر على هدى من الاحتياجات والأولويات والتوقعات المحلية، فالمشاركة الكثيفة من أصحاب المصلحة تعد جانباً رئيساً في عملية السياسة الحضرية الوطنية.

#### مشاركة أصحاب المصلحة

السياسة الحضرية الوطنية التشاركية هي عملية متواصلة على المدى الطويل تستهدف في نهاية المطاف بناء إطار عمل مؤسسي يمتاز بالتمكين، ومأسسة مخرجات التنمية الحضرية القطرية، والارتقاء بها. ويتسم أصحاب المصلحة المشاركون في العملية بالتنوع وبالأدوار المهمة المنوطة بهم في كل مرحلة من مراحل السياسة، ويدخل في عداد ذلك:

- تصميم السياسات وتحديد أطرها؛
- إقرار السياسات الحضرية واحتمال المسؤولية حيالها؛
- تنفيذ السياسات الحضرية؛
- رصد السياسات الحضرية وتقييمها؛ و
- تحسين النظم الحضرية وإدارتها.

يجب أن تتطور السياسات الحضرية تطوراً يواكب التطور في الاتجاهات الحضرية؛ إذ تواجه المدن تحديات معقدة يتعذر تذليلها بسياسات قطاعية فحسب (توروك وبارنيل، ٢٠٠٩). علاوة على ذلك، فإن البراهين تفيد بضرورة تطور السياسات الحضرية من التخصيص الوزاري إلى نهج أكثر شمولاً وتكاملاً، وهو ما يقتضي دعماً من كل أصحاب المصلحة المعنيين. يتوقف نجاح السياسة الحضرية الوطنية بشدة على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة على نحو يتيح لشركاء التنمية وأصحاب المصلحة من فئة الحكومات دون الوطنية أن يتعاونوا على تحقيق الشمول والتحول في السياسة بما يحقق الأهداف الحضرية والرؤية المقررة للبلد المعني. وتحظى الحكومات دون الوطنية بصفة الشركاء بالغي الأهمية لإعداد سياسة بناءة قابلة للتنفيذ؛ فهي الأعلام بدوائرها ومناطقها، وغالباً ما تكون الأقدر على إدارة التنمية الحضرية وتنفيذ السياسات محلياً نظراً لمعرفتها الوافية بمناطقها من واقع التجربة والخبرة. وحرصاً على نجاح السياسة من حيث التنفيذ والاستدامة، يقترح البرنامج أدوات (تتمثل في دراسات الجدوى، ومذكرات السياسات، واستراتيجيات الاتصال، وأوراق المناقشة) تعزز الالتزام والمشاركة من جانب صناعات السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ووكالات التمويل، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين في كل مراحل العملية. ومن ثم، ينبغي اعتبار كل شخص من مختلف الفئات العمرية أو الحالة الاجتماعية أو الدور الاجتماعي صاحب مصلحة في عملية السياسة، إذ لا يمكننا تغيير مدننا إلا عبر سياسات ناجحة. ثمة أنواع عديدة من أصحاب المصلحة المشاركين في عملية السياسة وفق مصالح ومستويات مختلفة من التأثير والحضور، لذا من اللازم مراعاة مدخلاتهم المختلفة منذ بداية العملية، علماً بأن إدماج كل أصحاب المصلحة المعنيين يعد من أهم مكونات عملية السياسة بالكامل، فمشاركتهم تقرر الأهداف النهائية للسياسة.

## استراتيجيات زيادة الوعي والاتصال

يضاف إلى إدماج كل أصحاب المصلحة المعنيين في العملية أن حملات التوعية تعد من السبل المفيدة في بناء الدعم الشعبي للسياسة الحضرية الوطنية؛ وينبغي أن تركز تلك الحملات على رسالة مفادها أن السياسات مرتبطة بكل فرد في جميع أنحاء البلد؛ ذلك بأنها تشمل قضايا مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحياة الناس اليومية، ومنها تحديات من قبيل الفقر الحضري وتغيّر المناخ وعدم المساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات الحضرية الأساسية. ومن ثم، ينبغي أن تضيف حملات التوعية على السياسات الحضرية الوطنية سمات التحفيز على المشاركة والارتباط المباشر بالسياق المحلي. ومن الممكن تنفيذ أنشطة في هذا الصدد من قبيل التعاون من الشخصيات الشهيرة (الرياضيين، الممثلين، الموسيقيين) بخصوص الترويج للسياسات، كما ينبغي أن تشمل الأنشطة مناظير متشابهة (حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، والشباب، وتغيّر المناخ) حرصاً على مبدأ الشمول. ولا تقتصر زيادة الوعي على تبصير الناس بوجود سياسة حضرية وطنية، بل هي معنية أيضاً بتمكينهم من المشاركة في تنفيذها.

### المناصرة

تتعقد على الحكومات الوطنية المسؤولية عن مهمة رئيسة تتمثل في تيسير مشاركة الحكومات دون الوطنية في إعداد السياسات الحضرية بما يكفل مراعاتها واستجابتها للظروف والاحتياجات والأولويات المحلية. وتتمثل مرحلة الجدوى فرصة للحكومة المركزية من أجل بناء علاقة فعالة مع الحكومات والمواطنين في الأقاليم، ولإتاحة الفرصة لاعتماد السياسة وتنفيذها على نطاق كامل. أمثلة لفئات أصحاب المصلحة

- **العامة:** تتألف هذه الفئة من المتأثرين بالسياسة الحضرية الوطنية تأثيراً مباشراً أو غير مباشر.
- **الحكومة الوطنية:** تشمل الإدارات والمؤسسات الحكومية المكلفة باتخاذ القرارات بخصوص القضايا ذات الأهمية الوطنية.
- **التجمعات التمثيلية:** تمثل هذه الهيئات الحكومية المنتخبة (مثل: الكونغرس، البرلمان) اهتمامات دوائرها على الصعيد الوطني.
- **الحكومات دون الوطنية:** تؤثر القرارات التي تتخذها هذه الفئة تأثيراً كبيراً في حاضر التجمعات السكانية وفي مستقبلها. وتنهض الحكومات دون الوطنية بالدور الرئيس في الربط بين المشاركة الشعبية والمشروعية والحكم الديمقراطي.
- **القطاع الخاص:** ينهض القطاع الخاص بدور مهم عبر تمويل البحوث.
- **شركاء التنمية** (وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات غير الحكومية، إلخ): تشمل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية صاحبة الدور في جمع الأموال.
- وتمويل تنفيذ السياسات في البلدان.
- **مجمعات الفكر:** يمكن لهذه الفئة أن تكفل استناد قرارات السياسات إلى أحدث المعلومات. وتسهم هذه الفئة أيضاً في الابتكار في السياسة من خلال الجمع بين مجموعة متنوعة من الرؤى الخارجية القيمة والمناظير الجديدة.
- **منظمات المجتمع المدني:** تنهض مجموعات المجتمع المدني بدور مهم في دفع السياسات الابتكارية ومساءلة الحكومات عن التزاماتها ومسؤولياتها.

## الإطار 5. الإطار 5. مبادئ السياسة الحضرية الوطنية

- **التفكير المستقبلي:** ينبغي أن تمتاز السياسة القائمة على التفكير المستقبلي بأهداف محددة وبأدوار واضحة لأصحاب المصلحة
  - **قابلية التنفيذ:** يجب التحقق طوال جميع مراحل عملية السياسة الحضرية الوطنية من أن السياسة المصاغة قابلة للتنفيذ
  - **التشارك والشمول:** ينبغي أن تعي السياسة الحضرية الوطنية أهمية «التشارك» والشمول، ولذا يلزمها تجاوز الحدود المؤسسية التقليدية لمواجهة التحديات واغتنام فرص التوسع الحضري
  - **الاستناد إلى البراهين:** ينبغي الاستناد في كل القرارات المرتبطة بعملية السياسة الحضرية إلى البراهين المناسبة الحديثة حرصاً على اتخاذ قرارات مناسبة علمية
  - **تنفيذية:** ينبغي أن تكون السياسة الحضرية الوطنية المستدامة تنفيذية السمة، منتجة لآثارها. ولا بد من تحديد إجراءات لازمة خلال مرحلتي الصياغة والتنفيذ بما يتيح ترجمة الأهداف إلى أنشطة تنفيذية يمكن رصدها وتقييمها.
- ينبغي بناء جميع السياسات الحضرية الوطنية وفق المبادئ الأساسية المذكورة آنفاً، فإدماج تلك المبادئ في عملية السياسة من شأنه تعظيم قدرة السياسة على الاستجابة للتحديات والفرص المرتبطة بالتوسع الحضري.

## 2.3 استجلاء الأساس المنطقي للسياسة الحضرية الوطنية في السياق القطري

من العناصر الأعلى أهمية في مرحلة الجدوى تحديد الأساس المنطقي لإعداد السياسة وتنفيذها؛ فالسياسة هي الأداة الأساسية لإدارة النمو الحضري ولتنفيذ إجراءات السياسات واستراتيجياتها سعياً إلى تحقيق أهداف حضرية صحيحة. ويجب على المدن والمستوطنات البشرية مواكبة التبعات السلبية للتحضر (الزحف الحضري العشوائي، والتفاوتات المكانية، والجريمة، والتكديس، والتلوث)، غير أنه يناط بها أيضاً اقتراح سبل استباقية لتحسين اقتصادات لتجمعات وصونها وتعزيزها.



سنغافورة ليلاً - حقوق الصورة luxuo.com



إن وجود سياسة حضرية وطنية تتناول أهم القضايا -مثل البنية التحتية الحضرية وأنظمة الأراضي- بوصفها أساساً طويلة الأمد للتحضر المستدام لهو مطلب تتزايد أهميته بما يتيح للمدن صون قدرتها التنافسية. ومع ذلك، وفي سياق تزايد فيه الضغوط على القدرات المالية/النقدية، فيجب على الحكومات أن تتكيف دوماً مع «الارتقاء بالأداء رغم تراجع الموارد». ومن ثم، فلم يكن بهذه الأهمية من قبل أن «نبرز أهمية» السياسة الحضرية الوطنية وتعريف كل أصحاب المصلحة بالقيمة المضافة المرجوة من إعداد السياسة وتنفيذها. ومن التحديات الماثلة في المناطق الحضرية تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة وفعالية، وتحقيق وفورات الحجم، والتعامل مع انعدام المساواة الحضرية؛ وكلها تحديات تمثل قضايا مركزية يُراد مواجهتها بالسياسة الحضرية الوطنية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). لذلك يتخلل مرحلة الجدوى تسليط الضوء على مفاهيم مهمة في السياسة (مثل الترويج للمدن المتسمة بالشمول الاجتماعي، وتأكيد أهمية تغْيُر المناخ، وتشجيع أوجه الارتباط بين المناطق الحضرية والريفية).

### المدن ذات الشمول الاجتماعي الاقتصادي

ينبغي تمكين الجميع، بقطع النظر عن الوضع الاقتصادي والنوع الاجتماعي والعرق والإثنية والدين، تمكيناً تاماً للمشاركة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يحملها التوسع الحضري عبر السياسة الحضرية الوطنية. تمتاز المدن ذات الشمول الاجتماعي بثلاثة عوامل (البنك الدولي، ٢٠١٥).

- **الشمول المكاني:** لا بد للناس وللأماكن من مكانة محورية في السياسة الحضرية الوطنية القادرة على تسريع مكونات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني إتاحة مرافق مناسبة من حيث التكلفة، مثل الإسكان والمياه والتصحاح. كما ينطوي الشمول المكاني على ضرورة فهم تفاوتات الدخل والفقر في البلد الواحد. وسعيًا إلى تحقيق الشمول المكاني، فقد أعد البرنامج «المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، لتكون مصدراً للإلهام وبوصلة هادية لصناع القرار ولمتخصصي العمل الحضري لدى مراجعة نظم التخطيط الحضري والإقليمي.



- الشمول الاجتماعي: الشمول الاجتماعي من العناصر المحورية في جهود القضاء على الفقر، على الرغم من أن الفقر وحده لا يعني الحرمان، ذلك بأن العرق والإثنية والنوع الاجتماعي والدين وموقع السكني وحالة الإعاقة والسن وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والميل الجنسي كلها عوامل تقترن بمواطن ضعف تؤدي إلى إقصاء الناس عن مجموعة من الفرص (البنك الدولي، ٢٠١٥). غير أن السياسة الحضرية الوطنية تبذل تلك العوامل من خلال تعزيز الشمول في المدن بما يضمن حقوقاً متساوية ومشاركة متساوية للجميع. وتفيد البراهين بأن اعتماد منظور متشابه القطاعات في مراحل الجدوى والتشخيص والصياغة والتنفيذ والرصد والتقييم الخاصة بالسياسات الحضرية إنما هو من سبل التعامل مع أوجه انعدام المساواة في المدن وفي صناعة السياسة الحضرية.
- **الشمول الاقتصادي** من العناصر المحورية للنمو الكامل النطاق بذل جهود عامة وخاصة ترمي إلى تحقيق إدماج المستهلكين منقوصي الخدمات في المسار المالي الرئيسي. وقد استحدثت البرنامج مبادرة ازدهار المدن من أجل تعزيز الازدهار والرخاء في المدن.

## الإطار 6. الإطار 7. مبادرة ازدهار المدن

مبادرة ازدهار المدن التي استحدثها البرنامج هي عبارة عن مقياس ومنصة حوارية بشأن السياسات في آن واحد، وتقدم لصناع السياسات المعلومات اللازمة لصياغة سياسات مناسبة مستندة إلى بيانات وافرة ومعلومات صحيحة ومعارف وافية. أي أن المبادرة نهج عالمي مبتكر بخصوص القياسات الحضرية، ويراد به تحديد الفرص ومجالات التدخل الممكنة بالنسبة للمدن حتى تصبح أكثر ازدهاراً.

تجمع المبادرة مجموعة كبير مهمة من المعلومات (بيانات ومراجع ومؤشرات حضرية) وتحولها إلى معارف استراتيجية تشكل الأساس المرجعي في صياغة السياسات الحضرية المستندة إلى البراهين، ورؤى المدن، وخطط العمل الطويلة الأمد. وتتمثل الغاية في إنتاج معلومات مفيد على مستوى المدينة، وتحديد عدد محدود من الإجراءات المستندة إلى تشخيصها، وقياس مدى تأثير تلك السياسات في ازدهار المدينة؛ إلى جانب تقوية قدرات الرصد وإعداد التقارير لدى الكيانات البلدية.

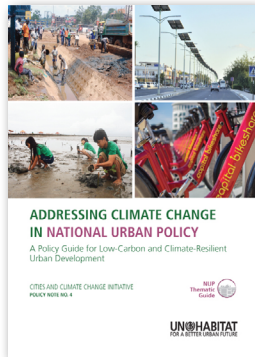
تعزز المبادرة قدرات الرصد وتزيد آفاق المساءلة الأقوى في تنفيذ خطة التنمية ٢٠٣٠ وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومن ثم، فإن البلدان المستعينة بالمبادرة ستمكّن من تحديد مدى التقدم في تحقيق تلك الخطط، وتقدير ذلك التقدم كمياً وتقييمه ورصده وإعداد التقارير بشأنه، مع اجتناب التكرار ومنهجة عملية الرصد وإعداد التقارير.

المصدر: UN-Habitat

## الدمج البيئي

هذا المبدأ من المبادئ التوجيهية المهمة في السياسة الحضرية الوطنية؛ بمعنى أنه يحق لقاطني الحضر التنعم بتنمية مستدامة بيئياً في مجتمعاتهم. ولما كان تغيّر المناخ من المكونات الرئيسة في التحدي البيئي، فينبغي أن تعي السياسة أهمية ذلك المكون وأن تعزز التكيف مع تغيّر المناخ ومع العمليات الرامية إلى تخفيف آثاره المحتملة. ولطالما كان تغيّر المناخ -وسيزل- تحدياً أمام الاستدامة البيئية، وهيكّل الاقتصاد، وأنماط الاستيطان، وأسباب العيش، والتوظيف (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦)، علماً بأن المستوطنات الحضرية هي التجمعات السكانية الأشد تعرضاً لتأثير تغيّر المناخ.

يمكن للجيل الجديد من السياسات الحضرية الوطنية أن ينهض بدور حاسم في التعامل مع تلك القضايا من خلال دعم تنفيذ الإجراءات المحلية المعنية بتغيّر المناخ. ولا يمكن الوقوف على حدة تأثيرات تغيّر المناخ في سياق السياسات الحضرية إلا من خلال مرحلة الجدوى. ومن ثم، يهاب بالفاعلين -على الصعيدين الوطني ودون الوطني، القائمين بدورٍ في إجراءات مكافحة تغيّر المناخ- أن يشاركوا في مرحلة الجدوى (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦). الإصدار الوارد في ص. ٣٠ هو دليل لصناع السياسات من أجل دمج قضايا المناخ في السياسات الحضرية الوطنية دمجاً فعالاً.



## الترباط بين المناطق الحضرية والريفية

لطالما عانت المناطق الريفية في معظمها من الإهمال على صعيد المشاركة في الحوار المتعلق بالتنمية الحضرية، وهو ما أضر بنمو تلك المناطق. لكن السياسات الحضرية الوطنية تحوي إطار عمل لتنمية المناطق الريفية من خلال تقوية أوجه الارتباط بين الحضري والريفي.

ومن الأسباب الرئيسة المُرجحة للسياسات الحضرية الوطنية ما هو مستمد من البراهين التي تثبت أن التوسع الحضري كفيل بتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلاصة القول إن السياسة الحضرية الوطنية تتيح إطار عمل مستقر لتنسيق الفاعلين وحشد جهودهم على اختلاف مشاربهم نحو تحقيق رؤية مشتركة وهدف مشترك من شأنهما تعزيز التنمية الحضرية المتسمة بالتحول والإنتاجية والشمول والمرونة على المدى البعيد.

يعكف البرنامج حالياً بالاشتراك مع مجموعة كبير من الشركاء الدوليين على وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية القابلة للتطبيق العالمي بخصوص أوجه الارتباط بين الحضري والريفي، مشفوعة بالكثير من نقاط الدخول المواضيعية والمسارات الممكنة للتنفيذ. والدليل الموضح (أعلى يمين الصفحة) من إعداد البرنامج، ويقدم تحليلاً للرباط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين المناطق الحضرية والريفية.

## 3.3 تحديد دور الحكومات الوطنية في مرحلة الجدوى

مرحلة الجدوى هي ما يحدد بجلاء دور الحكومة الوطنية في عملية السياسة الحضرية الوطنية، ونطاق مشاركتها في السياسة. لكن ثمة غموض يكتنف أهمية التوسع الحضري والسياسات الحضرية في الكثير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وآسيا.

تهض الحكومات الوطنية بدور مهم في التحقق من التزام التشريعات والوثائق الوطنية بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والبيئية، وبمراعاة أهمية الحقوق في الاستفادة من الفرص الحضرية (الموئل الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)، علماً بأن المسؤولية منعقدة على الحكومة الوطنية عن طرح الأسئلة الصحيحة وإيجاد المناخ السياسي المناسب لعقد مناقشات وحوارات وطنية علمية خلال مرحلة الجدوى. وتشير البراهين إلى أن الحكومات الوطنية عليها دور مهم في امتلاك نظرة شاملة وتحليلها في ما يخص وضع القضايا الحضرية في بلادها (توروك، ٢٠٠٩).

### إيجاد البيئة التشريعية الصحيحة

تتسم تشريعات التخطيط الوطنية بالتقادم في الكثير من أنحاء العالم، وما زالت متأثرة تأثراً شديداً بممارسات التخطيط من الحقبة الاستعمارية (موئل الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وقد تطورت المدن تطوراً كبيراً، لكن تشريعات التخطيط لم تشهد تطوراً مماثلاً. غير أن إعداد سياسة حضرية وطنية فعالة يقتضي تحديث التشريعات المعنية بالتخطيط حرصاً على تلبية الاحتياجات المعاصرة.

### تشكيل لجنة توجيهية/أمانة سر للتنمية الحضرية

يمكن لمرحلة الجدوى أن تستكشف اختيار/إنشاء وكالة مسؤولة على وجه الحصر عن توجيه السياسات والمعايير الوطنية والتنسيق في ما بين جميع القضايا المتعلقة بالمرافق العامة والأراضي العامة والإسكان والتنمية الحضرية مما من شأنه تعزيز التنمية الحضرية المنظمة في البلاد.

## 4.3 تحديد دور وسائل الإعلام

يمكن لوسائل الإعلام أن تهض بدور محوري في صنع السياسات الحضرية، فضلاً عن كونها عنصراً مهماً طوال عملية السياسة نظراً لقدرتها على تحديد الخطة بُغية اعتمادها وتنفيذها من جانب صناعات السياسة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وعلى ذلك، فإن مرحلة الجدوى ترسخ دوراً لوسائل الإعلام لتنتقل منه نحو اجتذاب انتباه الجمهور والمحافظة على ذلك الانتباه تجاه القضايا الحضرية، حتى إنها قادرة على تغيير المسار المتعلق بالسياسة الحضرية من خلال تأطير قضية أو تجليتها لإقناع العامة بها أو إثنائهم عنها. كما أن وسائل الإعلام قادرة على تجلية طبيعة قضايا السياسات الحضرية ومصادرها وتبعاتها وفق سبل تحدث تغييراً جذرياً لا في الاهتمام بها فحسب، بل

بأنواع الحلول السياسية المختلفة المبحوثة في هذا الشأن. وبمقدور وسائل الإعلام أيضاً جذب الانتباه إلى الفاعلين المشاركين في عملية السياسة الحضرية، فضلاً عن المساهمة في تدعيم مواقفهم من خلال إبراز دورهم في صنع السياسات الحضرية. بيد أن إعداد سياسة حضرية وطنية عملية معقدة؛ وهنا يمكن لوسائل الإعلام أن تنهض بدور القناة المهمة بين الحكومة والجمهور، فتنبصر الناس بالإجراءات والعمليات الحكومية، وتسهم في نقل الاتجاهات العامة إلى المسؤولين الحكوميين.

### 5.3 تحديد دور الحكومات دون الوطنية

فعالية الحكومة والوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة رهن بفعالية الحكومات دون الوطنية وكفاءتها طالما تعلق الأمر بوضع سياسة حضرية وطنية فعالة. وعلى ذلك، فمن المهم التحقق من وجود الدعم السياسي للحكومات دون الوطنية، مقترناً بالأدوات اللازمة والموارد المالية الكافية لتحويل أفكار السياسة الحضرية الوطنية إلى واقع ملموس. تتنامى مسؤوليات الحكومات دون الوطنية اتصالاً بموجة اللامركزية السابحة في أرجاء العالم، وبذلك يتزايد عدد الحكومات دون الوطنية المكلفة بتقديم خدمات عامة وبنية تحتية وإدارة الجوانب الضريبية. وعليه، فإن التشارك مع الحكومات دون الوطنية يشكل سبيلاً مهماً لإيجاد طريقة شاملة ديمقراطية ومسؤولة للوقوف على الاحتياجات الحضرية.

للحكومات دون الوطنية دور فريد في تعزيز السياسات الحضرية المهمة بالنسبة للناخبين المحليين، ولذا يجب إشراكها في حصد ثمار السياسة الحضرية الوطنية لمصلحة السكان المحليين. ويزيد اعتماد النجاح في تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية أكثر من أي وقت مضى على قدرة الحكومات دون الوطنية على التوسع في التنمية الحضرية الشاملة المستدامة على كامل نطاق اختصاصاتها. كما أن الخوكمة الفعالة على الصعيد دون الوطني من شأنها أن تضمن إدماج التنوع في أصحاب الشأن المحليين ممكن كانوا ليذهب دورهم على الصعيد الوطني، بما يؤدي إلى بناء المسؤولية العامة والالتزام الشامل والشفافية الكلية.

#### الإطار 7. الإطار 7. عناصر الفعالية في شركات الحكومات الوطنية ودون الوطنية

- وضوح الهدف: لا بد من وضوح الهدف المتفق عليه من كلا مستويي الحكومة وضوحاً تاماً حتى يُكتب النجاح للشراكة.
- تحديد المسؤوليات تحديداً واضحاً: العلاقات التعاقدية بين أهم أصحاب الأدوار واجبة التأسيس، مع بيان جلي للأدوار والمسؤوليات والصلاحيات المنوطة بكلا الطرفين. كما يلزم تحديد المهام وتوزيعها.
- الهيكل المؤسسي: يجب مراعاة الأخذ بالهيكل المؤسسي المناسب للشراكة. ويلزم تقليل العقبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية قدر الإمكان، وذلك حرصاً على الكفاءة والفعالية.
- الرؤية: من المهم للغاية وجود رؤية مشتركة للأهداف النهائية للسياسة الحضرية.
- المرونة: يجب أن تتسم هذه العلاقة بالمرونة في ما يخص حل المشكلات من أجل التغلب على أن عراقيل بيروقراطية.
- التقييم: ينبغي تحديد المراحل الأساسية حرصاً على اقتفاء معدل التقدم في المجال الحضري.
- الاتصال: لا بد من الاتصال المستمر والفوري بين مستويي الحكومة.
- المساءلة: لا بد من مساءلة كلا الطرفين للآخر.
- التفويض: الشراكة على مستوى السياسة الحضرية الوطنية تتطلب تفويضاً عاماً. وهو ما يقتضي تحديد العمليات والمخرجات والأهداف.
- الاستدامة: يجب أن يتاح التمويل لإعداد السياسة الحضرية إتاحةً تضمن استدامة العملية برمتها.

المصدر: موئل الأمم المتحدة

### 6.3 إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية

لا بد من وجود داعٍ مؤكّد لمعارف بحثية محسنة مع فهم الطبيعة الدائمة للتغير للتحضر. لذا تتيح مرحلة الجدوى اللحظة المثلى لاستجلاء الاحتياجات والفجوات. وينبغي أن تحظى بحوث الجامعات ومراكز الفكر بالدعم الكامل من الحكومة المركزية سعياً إلى تمحيص النظم الحضرية وتحسين صنع القرار. وسيؤدي الارتقاء بالمعارف إلى تنقيح نظم التخطيط بما يعود بالنفع على الجميع. كما أن زيادة المعارف المتعلقة بعمليات التنمية الحضرية على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية من شأنه تحفيز الحوارات الأكثر اعتماداً على المعرفة والمعلومة حيال التوجه الاستراتيجي المناسب ومحتوى السياسة الحضرية، فضلاً عن التسليم بالمعضلات المعقدة التي تواجه صناعات القرار من أجل الاستفادة من إمكانات المدن.

يمكن للمؤسسات البحثية أن تكون من أهم مساهمي المجتمع في تحقيق الاستدامة، فهي من أصحاب المصلحة المتسمين بالحياد والثقة، ولها دور رئيس في توعية العامة والقطاعات الأخرى بشأن السياسة الحضرية الوطنية. كما أن المؤسسات مهمة في تقديم المعارف اللازمة والحلول المستندة إلى البراهين والابتكارات بما يعضد أهداف السياسة ويدعمها، وذلك بفضل ما لديها من قدرات وأنشطة بحثية مكثفة. وعلى ذلك، فإن مرحلة الجدوى تشكل فرصة فريدة للمؤسسات البحثية كيما تبدي استعدادها وتوظف قدراتها في النهوض بدور نشط ومفيد في تنمية مدنها، فضلاً عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة من خلال السياسة الحضرية الوطنية.

كيفية إدماج دور المؤسسات البحثية

- تعزيز الأنشطة التطوعية الطلابية المعنية بالتنمية الحضرية؛
- إدماج السياسة الحضرية الوطنية في المناهج الدراسية؛
- تنظيم صفوف صيفية عن السياسات الحضرية؛
- إعداد دورات تعليمية عن المبادرات الحضرية التحويلية الفعلية ذات الطابع التعاوني؛
- الارتقاء بعلاقات التبادل مع المؤسسات البحثية في البلدان النامية والمتقدمة تقدم برامج تدريبية معنية بالمدن المستدامة؛
- مناصرة الدعم والتنسيق الوطنيين للبحوث المعنية بالسياسات الحضرية الوطنية؛ و
- دعم الابتكار واحتضانه من أجل إقامة مدن مستدامة.

### 7.3 تحديد دور أصحاب المصلحة الآخرين

يوجد أصحاب مصلحة ينبغي مشاورتهم بخلاف الجهات الحكومية (أي: المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية والجمهور)، فاحتياجات تلك الفئات متنوعة وينبغي إخضاعها للتحليل الدقيق عبر تحليل أصحاب المصلحة.

تستغرق العملية التشاركية الرامية إلى إعداد السياسة وقتاً أطول وتكلفة أكبر من إعداد السياسات الذي تباشره الوكالات الحكومية، لكن فوائد العملية التشاركية مهمة على المدى البعيد. كما أن تحسين حياة أصحاب المصلحة على اختلاف فئاتهم من شأنه الحكم على السياسات الحضرية الوطنية بالنجاح أو بالفشل، فضلاً عن أن صناعات السياسات لا يملكون كل الموارد والمعارف اللازمة لتخطيط السياسات الحضرية وتنفيذها بكفاءة وفعالية. وللأطراف غير الحكومية قدرة معوقة؛ بمعنى أنه بوسعها تعويق القرار أو منعه؛ وكذا تعويق تنفيذ السياسات الحضرية أو منع تنفيذها. ومن ثم، فإن المشاركة الكثيفة والمبكرة من أصحاب المصلحة يقلل احتمالات عدم القبول بالسياسة الحضرية الوطنية، أو عدم فهمها أو مناصرتها.

### 8.3 وضع خريطة طريق

تهدف خريطة الطريق إلى دعم السياسات والاستراتيجيات الحضرية السياقية للحكومات الوطنية ودون الوطنية حتى تبلغ مرتبة «الاستدامة». وفي هذا السياق، تمثل خريطة الطريق خطة استراتيجية توضح الأنشطة التي يمكن للحكومة ولأهم أصحاب المصلحة تنفيذها خلال فترات محددة لتحقيق سياسة حضرية وطنية تتسم بالشمول والتشاركية. أي أن وضع خريطة طريق مشتركة للتحويل الحضري والتنمية الاقتصادية مع كونها مدعومة من كل أصحاب المصلحة إنما هو عامل مساهم في تحقيق الإجماع على الأهداف المشتركة على المدى الطويل.

### 9.3 وضع استراتيجية لتخفيف المخاطر

إعداد استراتيجية لتخفيف المخاطر أثناء مرحلة الجدوى من شأنه أن يقيم إطار عمل لإدارة المخاطر والسيطرة عليها. وهذه المرحلة مفيدة لاعتماد أفضل الممارسات في سبيل تحديد المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها بأسلوب يتسم بفعالية التكلفة، وذلك خلال عملية إعداد السياسة حرصاً على القضاء عليها قضاءً مبرماً أو تقليلها إلى مستوى مقبول. إدارة المخاطر هي العملية المتبعة لتحديد المخاطر المهمة المحدقة بتنفيذ عملية السياسة الحضرية الوطنية، ولتقييم تبعاتها المحتملة، ولتنفيذ أنجع السبل في الحد منها. تتسم الاستراتيجية المثلى لتخفيف المخاطر المرتبطة بالسياسة الحضرية الوطنية بما يلي:

- إدماج إدارة المخاطر في السياسة؛
- إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية؛
- النظر الملي في الامتثال القانوني والتنظيمي؛
- استباق التغيير التشريعي والبيئي والتشغيلي، والاستجابة الفعالة له؛ و
- تقليل تكلفة المخاطر.

الجدول 1.

## الجدول 2. الآثار الإيجابية للنُّهج التشاركية

الفئة	الآثار المحتملة
الآثار الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المزيد من الخيارات الواقعية من واقع الرؤية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية</li> <li>• الفهم المشترك للقضايا والمواقف والآراء</li> <li>• خيارات جديدة للعمل، وحلول قوية مزيدة، وتحديد أوفى للنُّهج المستدامة والأدوم على المدى الطويل</li> <li>• التوصل إلى خيارات أو اتفاقات أو إجماع أكثر قبولا على الصعيد الاجتماعي</li> </ul>
الآثار الإجرائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين جودة الأساس المعلوماتي لعمليات القرارات، والتوظيف الأفضل للمعلومات</li> <li>• زيادة حصيلة الأفكار والابتكار</li> <li>• اتباع عمليات أكثر دينامية</li> <li>• الارتقاء بالشفافية في صنع القرار</li> <li>• الاكتشاف المبكر لتعارض القرارات والارتقاء بكيفية إدارتها</li> <li>• إضفاء مزيد من الشرعية على عملية صنع القرار</li> <li>• تحسين فعالية العملية من حيث التكاليف والتوقيت</li> <li>• التمكين للمصالح الأقل تنظيما، وتعزيزها</li> </ul>
الآثار السياقية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة و/أو للعامة</li> <li>• زيادة وعي العامة واهتمامهم</li> <li>• الارتقاء بالاستعداد للمواقف المستقبلية التي قد تضطر أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات خاصة</li> <li>• تحسين القدرات الاستراتيجية لدى صناع القرار</li> <li>• قبول الجمهور بالقرارات، واحتماله المسؤولية وتقديمه الدعم في سبيلها</li> <li>• التعلم الاجتماعي والحوار البناء بين السلطات والجمهور</li> <li>• تقوية التعاون والاتصال والتنسيق بين المؤسسات وأصحاب المصلحة</li> <li>• تعضيد الممارسات الديمقراطية ومشاركة المواطنين في المجالات العامة</li> <li>• زيادة الثقة في قدرة المواطنين على حل المشكلات، وفي الفاعلين المؤسسيين، وفي الترتيبات المؤسسية</li> </ul>

المصدر: مأخوذ بتصرف من تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٥؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٤ ب؛ لايس ومسكنز، ٢٠٠٦؛ فان دين هوف، ٢٠٠٣؛ رين وشيفيزر، ٢٠٠٩، ووكالة الطاقة النووية، ٢٠١٠ ب



## طرق مرحلة الجدوى



## 4. طرق مرحلة الجدوى

سبق بيان أن المهمة الرئيسة لمرحلة الجدوى تتمثل في تقييم مدى صلاحية السياسة الحضرية الوطنية في السياق القطري، وذلك من خلال توجيه صناعات السياسات إلى جمع وتحليل البيانات الحضرية، وتحديد القيود المحتملة على صعيد الحوكمة والاقتصاد، وتقييم نقاط التنمية الحضرية المستقبلية، وإعداد الاستراتيجيات والخطط، وترتيب المشاريع من حيث الأولوية دعماً للتنمية الحضرية المستدامة. من الممكن أن تشتمل مرحلة الجدوى على التقييمات الآتي بيانها:

### الموجز القطري

الموجز القطري عبارة عن استعراض وجيز للحالة العامة في سياق قطري محدد، مع بيان الإحصاءات المرجعية بخصوص القضايا الحضرية. وينبغي أن يشتمل الموجز على الموقع الجغرافي واستعراض للتاريخ السياسي ونظم الحوكمة. كما ينبغي أن يضم الموجز القطري موجزاً اقتصادياً يوضح المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات وتحليلات تاريخ البلد وإجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وتوزيع نسبه الثنوية توزيعاً قطاعياً، والآفاق الاقتصادية والقطاعات والعلاقات التجارية الدولية، والصادرات والواردات. وينبغي إجراء تحليل اجتماعي أيضاً لفهم العمليات الاجتماعية الكلية وكيفية تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية في الفرص والقيود الماثلة أمام تحقيق التنمية الحضرية العادلة. يضاف لما سلف ضرورة إجراء تحليل بيئي شامل لأنه يعد أداة مهمة لاستجلاء القضايا البيئية الأساسية المطلوب مراعاتها خلال إعداد السياسة الحضرية الوطنية.

### الموجز الحضري

يتألف الموجز الحضري من تقييم معجل وإجرائي للظروف الحضرية مع التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية وفجوات القدرات والاستجابات المؤسسية الحالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي أن يقدم هذا الموجز معلومات عن الاتجاهات الحضرية الكفيلة بقيادة السياسات الحضرية، مع بيان الاحتياجات الحضرية. والأليق بهذا الموجز أن يحوي تحليلاً للحوكمة الحضرية في أطر العمل المؤسسية الداخلة في الإدارة الحضرية، ولأوجه الارتباط المتشابكة بين مستويات الحوكمة الثلاثة (الوطنية، ودون الوطنية، والمحلية) تبياناً للأدوار والصلاحيات المتداخلة في المجالات الوظيفية للمسؤوليات المتعلقة بالتنمية الحضرية. كما ينبغي أن يوجد تقييم للتمويل الحضري لتفصيل جوانب التمويل البلدي، مقترناً بتحليل لمختلف مسارات العوائد المتاحة في البلد لتمويل التنمية الحضرية.

### تقييم فجوات القدرات

ينبغي أن يقيم هذا الموجز قدرة صناعات السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على توجيه التنمية الحضرية بكفاءة. وينبغي أن تشاور مؤسسات تنمية القدرات بُغية تقييم نطاق عملها ومدى قوتها في مواكبة احتياجات التنمية الوطنية والإقليمية من حيث متطلبات التدريب/المهارات. يوضح الجدول أدناه مختلف الأنشطة في مرحلة الجدوى، ومتطلبات التوظيف، والإطار الزمني المطلوب لإنجاح المرحلة، علماً بأن المدة المثلى لمرحلة الجدوى هي ما بين شهرين و١٢ شهراً - حسب السياق.

الجدول 3. الجدول 2. أنشطة مرحلة الجدوى

الإطار الزمني المقترح	متطلبات التوظيف المقترحة	التفاصيل	أنشطة مقترحة
١-٢ شهر	خير وطني/دولي	تبحث في الفاعلين والأحداث والجوانب البيئية ذات الصلة بكل مراحل عملية السياسة الحضرية الوطنية	إعداد دراسة جدوى
١-٢ شهر	خير وطني/دولي	تبين الأساس المنطقي والفوائد المتوخاة من إعداد السياسة وتنفيذها	مذكرة السياسة الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية
مدة الإعداد والتنفيذ والمتابعة بعد ورشة العمل: ٢-٣ أشهر المنتدى: ١-٣ أيام	خيران دوليان مسؤولون وطنيون (لبناء المعرفة)	يمكن للمنتديات الحضرية الوطنية أن تصبح منصة لتعزيز الحوار والإجماع بين أصحاب المصلحة الذين يدخل في عدادهم الحكومات الوطنية ودون الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات الشعبية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية.	المنتدى الحضري الوطن ورشة عمل تشاورية
١-٣ أشهر	خير وطني/دولي	وجود استراتيجية للاتصال والتوعية سيكفل التبصير بالمعلومات الضرورية بوضوح واتساق طوال عملية السياسة الحضرية الوطنية.	استراتيجية الاتصال والتوعية
مدة الإعداد والتنفيذ والمتابعة بعد الحملة: ٢-٣ أشهر (من الممكن تنفيذها بالتوازي مع التحضيرات المنتدى الحضري الوطني). الحملة: ١-٢ شهر.	خير وطني واحد	تنظيم حملات حضرية على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية من شأنه المساعدة في الترويج للسياسة ولعملياتها	حملة توعية وطنية للمنتديات الحضرية الوطنية والسياسة الحضرية الوطنية
٢-٤ أسابيع	خير وطني، إن توفر	جمع مخرجات السياسة ضمن تقرير يحوي إعلان النوايا الخاص بالسياسة للبدء في عملية إعداد السياسة.	تقرير السياسة وإعلان نوايا السياسة

المصدر: موئل الأمم المتحدة (٢٠١٨) - قائمة خدمات السياسة الحضرية الوطنية

## مخرجات مرحلة الجدوى

أهمية مرحلة الجدوى واردة في إنتاج ما يلي:

1. مذكرة السياسة الحضرية الوطنية
2. استراتيجية الاتصال
3. ورقة المناقشة
4. دراسة الجدوى
5. التحليل الاقتصادي السياسي

### 1.4 مذكرة السياسة الحضرية الوطنية

مذكرة السياسة من الوثائق بالغة الأهمية لتحصيل الدعم للسياسة الحضرية الوطنية، فهي تستهدف كل مستويات الحكومة وصناع السياسات وغيرهم ممن يهتمون بصياغة السياسات الحضرية أو التأثير فيها. ويراد بمذكرات السياسات تحديد التحديات والمصالح والأولويات في البلد المعني، وكذا تحديد الاحتياج لإعداد سياسة حضرية وطنية بالاستناد إلى التوصيات وفق السياسة وحسب الأولويات القطرية. ثمة مذكرات سياسية قيد الإعداد للكاميرون ورواندا، فهي خطوة تمهيدية لإعداد سياستين حضريتين وطنيتين شاملتين للبلدين المذكورين. أما عدم وجود مذكرة سياسية فيعني عدم فهم مدى التوسع الحضري في البلد المعني، وهو ما قد يفضي إلى الخطأ في اختيارات السياسة.

#### ما المراد تحقيقه بمذكرة السياسة؟

ينبغي أن:

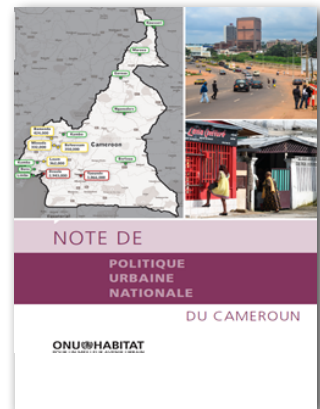
- تقدم معرفة وافية للقارئ حتى يدرك المشكلات والفرص الماثلة؛
- تقنع صانع السياسة بوجود التعامل مع المشكلة بصفة عاجلة؛
- تقدم معلومات بشأن الحلول؛
- تحفز القارئ على فهم الداعي للسياسة؛
- التعامل مع المسائل الأساسية المتعلقة بتسوية السياسة.

#### مكونات مذكرة السياسة

ينبغي إعداد مذكرة السياسة على نحو جذاب يسير يروق للقارئ. كما ينبغي أن تكون وجيزة، فالحجم الأمثل لها ما بين ١٠ و ١٥ صفحات. أما النهج الموصى به حيالها فهو المتبع في مذكرة الكاميرون.

الشكل 6. الشكل 6. مذكرة السياسة للكاميرون

<b>الموجز التنفيذي</b>	
١. حالة المناطق الحضرية: الحقائق والأرقام:	
١.١. بيانات أساسية	
٢.١. حالة المدن وإطار العمل الحضري	
٣.١. تاريخ التخطيط الحضري	
٤.١. أدوات التخطيط الحضري	
٥.١. تحليل القطاع الحضري	
٢. المبادئ والتوجيهات العامة للسياسة الحضرية الوطنية	
٣. الخاتمة: ١٠ أسباب داعية لعمل سياسة حضرية وطنية	



## 2.4 استراتيجية الاتصال

من المخرجات الأخرى من مرحلة الجدوى استراتيجية الاتصال، ومن شأنها أن:

- تحدد بكفاءة وسائل التعريف بدواعي إعداد السياسة الحضرية الوطنية؛
- تبين فرص التوعية الاستراتيجية بياناً موقوتاً حرصاً على التقدم في تنفيذ المطلوب؛
- تروج لمختلف الأدوات المناسبة لزيادة الوعي المطلوب بشدة عن السياسة؛ و
- توفر أساساً لعلاقة فعالة مع وسائل الإعلام.
- ينبغي ألا تكون استراتيجية الاتصال فكرة لاحقة على السياسة الحضرية الوطنية؛ بل ينبغي أن تكون ركناً أصيلاً ومتمماً للعملية برمتها.
- يثمر وجود استراتيجية اتصال عن استجلاء كيفية اجتذاب اهتمام أكبر شرائح الجمهور ونقل رسالة مؤثرة إليها عن السياسة.
- يمكن لاستراتيجية الاتصال الفعالة أن:
- تتيح معلومات دقيقة للجمهور عن السياسة، وعن كيفية مشاركته الفعالة فيها، بما يحقق دعماً أكبر وأقوى لسياسات الحكم المرتقبة؛
- تقوي العلاقات بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة؛
- تعزز مساءلة الحكومة ومصادقيتها، وهي من العناصر المطلوبة في أية عملية شاملة من قبيل السياسة الحضرية الوطنية؛
- تضمن فعالية الاتصال بين طرفيه المتمثلين في فريق المشروع وأصحاب المصلحة، مع التحقق من توزيع المسؤوليات والموارد بكفاءة؛
- الخطوات الأساسية في إعداد استراتيجية الاتصال

1. تحديد الهدف؛

2. تحديد الجمهور المستهدف؛

3. وضع خريطة بقنوات الاتصال وأساليبه وأدواته؛

4. وضع ورصد الأطر الزمنية والمراحل الأساسية؛ و

5. صياغة وثيقة استراتيجية الاتصال.

ينبغي أن تكون أية خطة اتصال مهتدية بهدف محدد، إذ لا بد من بيان السياسة الحضرية الوطنية بياناً وافياً للجمهور حرصاً على فهمها فهماً تاماً. كما أن خطة الاتصال مكون أصيل من السياسة، وهي مشتملة على كامل رسالة السياسة بإيجاز غير مخل يتيح للجمهور المستهدف فهمها. وتشمل بعض الأهداف ما يلي:

نشر أهم الغايات والرسائل الخاصة بالسياسة؛

حشد الدعم من كل أصحاب المصلحة المعنيين؛

استهداف الجمهور استهدافاً أكثر دقة؛ فاستراتيجية الاتصال تتيح مساراً محدد المعالم من حيث الفئات المستهدفة وكيفية استهدافها؛

توضيح الآراء المقابلة أو التحديات أو تبديد المفاهيم المغلوطة التي يبديها معارضو السياسة؛

توعية الجمهور بالقضايا المرتبطة بالسياسة؛

### 3.4 ورقة المناقشة

يمكن أن تكون ورقات المناقشة أداة فعالة في نشر المعرفة الخاصة بالسياسة ضمن البلد المعني؛ ذلك بأنها قادرة على استهداف صناعات السياسات نظراً لاشتمالها على توصيف مفصل كمياً/كيفياً للسياسة الحضرية الوطنية. ومن الوارد أن تحوي ورقة المناقشة رؤى مختلفة، على أن تقدم معلومات متوازنة ومستندة إلى الحقائق بخصوص السياسة. كما ينبغي أن تبرز أهم النتائج وأن تحدد احتياجات البحث المرتبطة بالتنمية الحضرية. لا تقف التحديات الماثلة أمام المدن عند التخطيط للنمو الحضري، بل تتعداه إلى الاستعداد لتغيّر المناخ والمنافسة الاقتصادية والاستجابة لمقتضياتهما، فضلاً عن مقتضيات المحافظة على صحة الناس وحيويتهم ورفاههم. ومن ثم، ينبغي مراعاة كل تلك العناصر في ورقة المناقشة لتحصيل التعقيب واستكشاف الحلول المناسبة في السياسات الحضرية. ينبغي كتابة ورقة المناقشة بصيغة يفهمها كل واحد من أصحاب المصلحة، ومن المهم أيضاً أن تستند إلى بيانات دقيقة وذات صلة. وفي ما يلي مثال لورقة مناقشة أعدت في ليبيريا.

الشكل 7. الشكل 7. ورقة المناقشة الخاصة بليبيريا

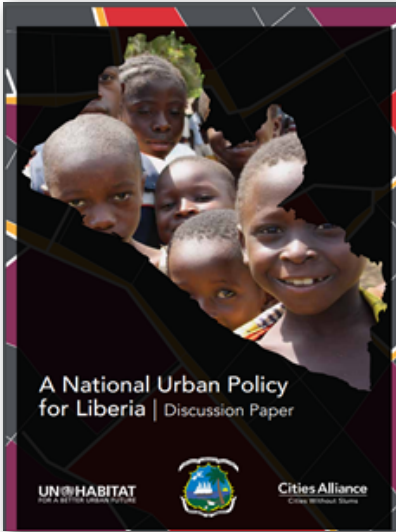


TABLE OF CONTENTS	
Country Profile: Key Figures and Facts.....	4
Executive Summary.....	5
Introduction.....	7
<b>1 Demographic Dynamics.....</b>	<b>9</b>
1.1 Population Size.....	9
1.2 Population Growth Rate.....	10
1.3 Fertility Levels.....	12
1.4 Relevance of Fertility Levels to Education and Employment.....	14
1.5 Population in Urban and Rural Contexts.....	15
1.6 Population Threshold to Define "Urban".....	15
1.7 Urban Population in the Largest City.....	16
1.8 Population Distribution.....	17
1.9 Population Density.....	17
1.10 Concluding Remarks.....	18
<b>2 Institutional Arrangement, Sectoral Policies and Governance.....</b>	<b>19</b>
2.1 Ministries, Agencies, Commissions and Sectoral Policies.....	19
2.2 Methodology for Inter-Institutional Collaboration and Policy Coherence.....	21
2.3 Urban Governance and Collaboration.....	22
2.4 Devolution of Governance.....	24
2.5 Concluding Remarks.....	24
<b>3 Major Urbanisation Challenges and Opportunities.....</b>	<b>25</b>
3.1 Education.....	25
3.2 Employment and Job Creation.....	27
3.3 Poverty and Economy.....	29
3.4 Infrastructure and Basic Services.....	31
3.5 Housing and Slums.....	35
3.6 Land Tenure.....	37
3.7 Environment and Coastal Erosion.....	39
3.8 Concluding Remarks.....	40
<b>4 Developing a National Urban Policy for Liberia.....</b>	<b>41</b>
4.1 Proposed Focus Areas and Overarching Interventions.....	41
4.2 Proposed Development Process and Roadmap.....	43
4.3 Proposed Outline of the Diagnostic Framework and National Urban Policy.....	45
4.4 Institutional Setups and Steps.....	45
4.5 Capacity and Consensus Building.....	46
4.6 Risk Analysis and Implementation.....	47
<b>Conclusion.....</b>	<b>49</b>
<b>Appendices.....</b>	<b>50</b>
<b>Bibliography.....</b>	<b>61</b>

## في ما يلي جدول محتويات ورقة المناقشة للسياسة الحضرية الوطنية في زامبيا

### الإطار 8. الإطار 8. جدول محتويات ورقة المناقشة للسياسة الحضرية الوطنية في زامبيا الموجز التنفيذي

#### 1. التوسع الحضري في زامبيا: تحليل الموقف:

- 1.1 المحركات التاريخية للتحضر
- 2.1 الأنماط الديمغرافية الحالية
- 3.1 التحديات الماثلة
- 4.1 تحويل التحديات إلى فرص: إبراز ضرورة إعداد سياسة حضرية وطنية لزامبيا
- 5.1 الأدوات الاستراتيجية والتنظيمية الحالية

#### 2. الدروس المستفادة من التجارب الدولية بشأن صياغة السياسة الحضرية الوطنية

- 1.1 الاحتياج إلى وضع سياسات للتحضر تراعي الاعتبارات المكانية
- 2.1 بعض أهم موضوعات السياسة الحضرية الوطنية المستقاة من التجارب الدولية

#### 3. السبيل المقترح لإعداد سياسة حضرية وطنية لزامبيا

- 1.1 أهداف السياسة المقترحة
- 2.1 بيان أهم المبادئ التوجيهية
- 3.1 الإطار المقترح للسياسة وأهم مكوناتها
- 4.1 المنهجية المقترحة والقوام المؤسسي
- 5.1 تحليل المخاطر
- 6.1 خطة التنفيذ
- 7.1 الميزانية

#### 4. القضايا وأولويات السياسة المطروحة للنقاش

### 1.4 دراسة الجدوى

دراسة الجدوى من المكونات الأساسية في إعداد السياسة، وهي عبارة عن وثيقة عمل تقنية تختص بتقييم السياسة. ومهما كان حجم السياسة الحضرية الوطنية أو طبيعتها، فقد تحمل تبعات على المدى البعيد وترتبط بها مصائر مهمة لدى البدء في تنفيذها. لذلك، لا بد من أن تتسم دراسة الجدوى بالمصداقية والدقة والشمول. أي أن دراسة الجدوى هي الأساس المسوغ للسياسة الحضرية الوطنية، فهي تبين الرؤية الممكنة والمحتوى المرتقب للسياسة.

## الإطار 9. الإطار 9. جدول محتويات دراسة الجدوى المنفذة في أفغانستان الموجز التنفيذي

### 1. مقدمة

1.1. الغرض من مذكرة الجدوى الماثلة

2.1. مكونات المذكرة ومنهجيتها /

### 2. تهيئة المشهد: أهم اعتبارات السياسة الحضرية الوطنية

1.1. ما هي السياسة الحضرية الوطنية، ولماذا نحتاجها في أفغانستان؟

2.1. ما هي المخرجات المنشود تنفيذها من الخطة الحضرية الوطنية؟

3.1. ما هي التحديات وأهم العوامل اللازم مراعاتها في السياسة الحضرية الوطنية؟

### 3. المشكلات الحضرية البلدية والاتجاهات ذات الصلة في أفغانستان

1.1. المدن النابضة بالحياة والصالحة للسكنى

2.1. الترابط داخل المدن وبيئتها

3.1. مناطق المدن المستدامة والارتباطات بين الحضري والريفي

4.1. الحوكمة الحضرية، والتخطيط والإداوة

### 4. تحفيز القوة الدافعة واستدامتها من أجل السياسة

### 5. نحو رؤية للتنمية الحضرية في أفغانستان

### 6. الملاحق

i. قوام السياسة الحضرية الوطنية الأفغانية، ومحتوياتها

ii. سبيل العمل: تشخيص الحالة وصياغة السياسة

iii. المراجع

iv. خصائص عواصم الأقاليم الـ ٣٤ في أفغانستان

v. استعراض أهم المؤسسات الحضرية وصلاحياتها (برنامج مدن دولة أفغانستان، ٢٠١٥، ص.

٢٨-٢٩)

vi. المسودة الأولى للشروط المرجعية للاستشاري الوطني

المراد منها هو إثراء الحوار بين الحكومة وأصحاب المصلحة، على أن تؤدي إلى الاستيثاق من صحة الرؤية بخصوص السياسة الحضرية الوطنية.

تتسم دراسة الجدوى عادةً بما يلي:

- التحقق من إعداد السياسة الحضرية وفق الاحتياجات المرصودة سلفاً وتوفير الحل التقني الأمثل لتلبية تلك الاحتياجات؛
- توفير ملومات عن التكاليف (الظاهرة والخفية) وبيان مدى القدرة على تغطيتها؛
- النظر في المسوغ الاقتصادي للمشروع؛ و

- السماح بتحديد المخاطر المرتبطة بتنفيذ السياسة، وتحليلها كمياً، وتخفيف آثارها وتوزيع المسؤوليات المرتبطة بها.

## 1.6 التحليل الاقتصادي السياسي1

يستقصي التحليل الاقتصادي السياسي طبيعة التفاعل بين العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع بعينه، كما يستقصي ما إذا كانت تلك العمليات قادرة على دعم (أم تعطيل) القدرة على التعامل مع مشكلات التنمية التي تتطلب تحركاً جماعياً.

ومن ثم، يختص التحليل الاقتصادي السياسي في المقام الأول برصد العراقيل والقيود التي تكتنف العملية السياسية، غير أنه من الممكن استخدامه أيضاً لرصد الفرص المتعلقة بتفعيل التغيير في السياسات ودعم جهود الإصلاح. يمكن أن يصبح التحليل الاقتصادي السياسي أداة قوية لتحسين فعالية عملية السياسة الحضرية الوطنية، ذلك بأنه يغطي مواطن الاهتمام التقليدية في الشأن السياسي والاقتصادي، فيركز بذلك على كيفية توزيع الصلاحيات والموارد والتنازع عليها في سياقات مختلفة، فضلاً عن تبعات إعداد السياسة الحضرية. أي أنها أداة قادرة على دعم استراتيجيات تنمية أكثر كفاءة ومجدية اقتصادياً، وهي جديرة أيضاً باقتراح توقعات أشد واقعية حيال ما يمكن إنجازه والمخاطر التي تنطوي عليها.

كما أنها قادرة على تحسين النتائج من خلال تحديد مواطن وجود الفرص والعوائق الأساسية أمام إصلاح السياسات، وكيفية تحقيق التحول المنشود.

ومن خلال تحديد الكيفية والمواطن الجديرة بتركيز الموارد في قرارات صناع السياسات الحضرية، فيمكن لهذا التحليل أن يرتقي بالتنمية الحضرية فعلياً. وعلى ذلك، فإن التحليل الاقتصادي السياسي جدير بموضع محوري في صياغة السياسة الحضرية الوطنية الصحيحة، فضلاً عن دوره الرئيس في تخفيف المخاطر والتحقق من اجتناب الممارسات المضرة في عمل صناع السياسات.

1 التحليل الاقتصادي السياسي للحكومة والإدارة الحضرية في مالابو (تشينينغا، ٢٠١٥)





# الخاتمة

تحديات التوسع الحضري السريع في أنحاء واسعة من العالم هي تحديات تجاوز قدرة الكثير من البلديات على التأقلم والإدارة، أما نمو التوسع الحضري وفق السياسات الصائبة فكفيل بإحداث تأثير مهم في التوسع الاجتماعي الاقتصادي من خلال بناء مدن أكثر مراعاة لمقتضيات الصحة، فضلاً عن الارتقاء بخلق الوظائف والتنمية البشرية والتأقلم مع تغير المناخ. في المقابل، فإن سوء الإدارة أو الإهمال في النمو الحضري من شأنه أن يخلق موانع للفقر المدقع والمرض والعنف. ومن المعلوم أن الكثير من الحكومات الوطنية تواجه صعوبة بالغة في إعداد سياسات واضحة للتعامل مع المشكلات واستغلال الطاقات الكبيرة للمناطق الحضرية؛ ومانعها من ذلك أسباب مالية وسياسية ومؤسسية، وربما تقنية.

يقدم هذا الدليل الإمكانات الكامنة لدى الحكومات الوطنية ودون الوطنية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة في المدن. كما يوضح الدليل أن التوسع الحضري المنسق يشكل محوراً في الازدهار المستقبلي وما يرتبط به من استقرار ومرونة لدى الأمم المختلفة، غير أن تلك المزايا حبيسة الآمال حين إعداد سياسة حضرية وطنية شاملة. غير أن إنجاز سياسة حضرية وطنية شاملة يقتضي تحليلاً شاملاً للحالة الحضرية في مرحلة الجدوى. لذا من المهم التشديد على أن المراحل الخمس للسياسة الحضرية الوطنية متداخلة، بدلاً من أن تأتي واحدة تلو الأخرى، وهو ما يؤكد الأهمية المتساوية لكل تلك المراحل؛ ذلك بأن القرارات المتخذة في إحدى المراحل لها تبعاتها وآثارها في المراحل الأخرى، كما أن الدروس المستفادة من كل مرحلة ستسهم أيما إسهام في نجاح تنفيذ السياسة؛ ومرد ذلك إلى أنه قد يكون من اللازم الرجوع إلى مرحلة بعينها. ثمة مكاسب هائلة من مرحلة الجدوى؛ فهي تضيء المشروعية على القضايا الحضرية لدى البلد المعني إلى جانب تقديم توصيات علمية مستندة إلى الحقائق والأرقام. وليس بوسع الحكومات الوطنية أن تستوعب بكثير من التفصيل التنوع في الظروف والمتطلبات المحلية، في حين أن الحكومات دون الوطنية والمحلية مطلعة على تلك المعلومات بسبب ما لديها من معرفة بالاحتياجات والأولويات المحلية، وبسبب قربها من السكان المحليين وعلمها بضغط الدوائر المحلية على صعيد مطالب المساءلة والشفافية. ومن ثم، ينبغي للحكومات دون الوطنية -خصوصاً في البلدان النامية، أن تحظى بمزيد من التمكين لتشجيعها على اتباع نهج صاعد (من القاعدة إلى القمة) إزاء السياسة الحضرية الوطنية. هنا نجد أن فحوى السياسة الحضرية الوطنية وصياغتها تتيح أساساً لتقوية التعاون بين القطاعات وإشراك أصحاب المصلحة لأن العملية بومنتها تقتضي جهداً تعاونياً بين كل أصحاب المصلحة المعنيين (الحكومة المركزية والحكومة المحلية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلخ) بما يؤدي إلى الارتقاء بجودة صنع القرار، وتعزيز الكفاءة الرامية إلى صياغة سياسات فعالة واعتماد مسارات اتصال شفافة؛ وكلها عوامل كفيلة بإنتاج سياسة حضرية وطنية مثالية.

ينبغي تعضيد الدور المنوط بالمؤسسات البحثية ومراكز الفكر من جانب الحكومة المركزية؛ فهي الجهات القادرة على جمع البيانات وتحليلها واقتراح الممارسات الحميدة كما يمكن للنتائج المنبثقة من عمل تلك الجهات أن تكون وثيقة الصلة بقضية السياسات الحضرية. يضاف إلى أهمية إنتاج المعرفة وبثها في سبيل تطور الأمم، وهو ما يجعل تلك الجهات خربة بالدعم.

قدم هذا الدليل أساساً للمناقشات الأولية المكثفة التي ينبغي مباشرتها مع مختلف أصحاب المصلحة، كما سير الدور المنوط بالحكومة الوطنية في ضمان مستقبل حضري مستدام. تتمثل الخطوة التالية في تحديد أصحاب المصلحة في كل بلد حتى يتسنى البدء في وضع تصور لمستقبل السياسة الحضرية الوطنية في البلد المعني، وتوجيه مساره. ولكل بلد خصوصيته المتفردة، لذا من المهم فهم القضايا والفرص المرتبطة بذلك السياق المحدد حتى يتسنى البحث عن السياسات المناسبة وتنفيذها.

تمكن أهمية مرحلة الجدوى في أن الصورة الكبير تأتي في صدارة الاهتمام، وبذلك يؤدي سؤال مبدئي عام (أو أكثر) إلى مجموعة كبير من الأسئلة الإضافية الأكثر تفصيلاً، ثم تضيق دائرة تلك الأسئلة وصولاً إلى مجال التركيز مع الاقتراب من الإجابة. أي أن مرحلة الجدوى مرحلة تمتاز بالتركيز والتحديد الشديدين؛ فهي تبدأ بالسؤال المهم الآتي بيانه: «لماذا نحتاج في بلدنا إلى سياسة حضرية وطنية؟» يمكن أن يؤدي هذا السؤال المعقد إلى تحويل الحياة الحضرية والريفية في البلد المعني، وأن يستهل حواراً بين مختلف الفاعلين الأساسيين.

قد يكون هناك ميول للتسرع والاندفاع خلال هذه المرحلة أثناء عملية وضع السياسة الحضرية ولكن ينبغي التصدي لهذا الامر ومقاومته؛ إذ يلزم دراسة القضايا وفهمها فهماً مفصلاً. ولا بد من صياغة السياسة الحضرية الوطنية هدفاً بالسياق المحددة لها كي يتسنى الوقوف على جدواها. وستسفر السياسة الحضرية الوطنية عن بعض التحديات بالنسبة للحكومات الوطنية على صعيد الجدوى والتطبيق، لكنه من الضروري مواصلة زيادة الوعي بالقضايا وتحفيز الحوار المجتمعي بشأنها وإشراك صناع السياسات في المخاطر الأساسية المرتبطة بعدم وجود إطار عمل توجيهي للتعامل مع التوسع الحضري.



# المراجع

- أغزاندر، إيه. (١٩٩١). «إدارة التجزيء والديمقراطية والمساءلة ومستقبل الحكم المحلي»، دراسات الحكم المحلي، ١٧، ٦: ص. ٣-٧٦.
- بان كي مون (٢٠١٢). «السبيل إلى الاستدامة عبر المدن». ريودي جانيرو. كلمة ملقاة في ٢١ من حزيران/يونيو ٢٠١٢
- بلاكمن، تي. (١٩٩٥). «السياسة الحضرية في الواقع». لندن: راوتليدج.
- تحالف المدن (٢٠١٤). «إدارة نظم المدن الثانوية: استجابات السياسات في التنمية الدولية». بروكسل. هارفي، دي. (٢٠٠٥) «تاريخ وجيز للنيلوليرالية» أكسفورد، أكسفورد يونيفرسيتي برس، ٢٠٠٥.
- لايس، إي. وجي. مسكنز (٢٠٠٥). «توجيه بشأن اختيار أدوات PTA: مقدم إلى أصحاب المصلحة المشاركين في حوكمة النفايات المشعة»، COWAM2 Deliverable WP1/ PTA-2. متاح على: [http://publications.pdf\\_cowam\\_2\\_wp1\\_pta\\_2\\_guidance\\_on\\_/1/670/sckcen.be/dspace/bitstream/10038.selection\\_of\\_tools.pdf](http://publications.pdf_cowam_2_wp1_pta_2_guidance_on_/1/670/sckcen.be/dspace/bitstream/10038.selection_of_tools.pdf)
- ليرنر، جيه. (٢٠١٤). «الموضوعية الحضرية». واشنطن دي سي: آيلاند برس
- ناباتشي، تي. وإم. ليننغر. (٢٠١٥). «مشاركة الجمهور في ديمقراطية القرن الحادي والعشرين». نيوجيرسي: جون وايلي أند صنز.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠) «اتجاهات التوسع الحضري والسياسات الحضرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: ما الدروس المستفادة للصين؟». منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠) «مشاركة أصحاب الشأن في صنع القرار: توجيه موجز بشأن القضايا والنهج والموارد». منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦). «توجيهات مركز تجميع البيانات والسلسلة المرجعية في تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي: التوجيه بشأن الممارسات الحميدة للتعاون في مجال التنمية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).
- أورتيز، بي. (٢٠١٣). «فن تشكيل الحواضر». نيويورك: ماكغرو-هيل إيوكيشن.
- بلتز، إي. (٢٠١٦). «استعراض مشاركة الجمهور في ديمقراطية القرن الحادي والعشرين للباحثين تينا ناباتشي ومات ليننغر (سان فرانسيسكو: جوسي-باس، ٢٠١٥)». دورية مداولات العامة: العدد ١٢ (١)، المقالة ٩.
- رين، أو. وبي. جيه. شفيزر (٢٠٠٩). «حوكمة المخاطر من منظور الشمول: المفاهيم والتطبيق على صنع السياسات». من إصدار السياسة والحوكمة البيئية، العدد ١٩، ص. ١٧٤-١٨٥. متاح على: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/eet.507/abstract;jsessionid=D31205350046BC182105C6025F8AE052.f03t01>
- توروك، آي. وإس. بارنيل (٢٠٠٩). «إعادة تشكيل المدن، وإعادة بناء الأمم: دور السياسات الحضرية الوطنية». من المنتدى الحضري، ٢٠ (٢): ص. ١٥٧-١٧٤.
- توروك، آي. وجي. ماكغرانان (٢٠١٣). «التوسع الحضري والنمو الاقتصادي: الآراء والبراهين بالنسبة لأفريقيا وآسيا». من دورية البيئة والتوسع الحضري، ٢٥ (٢): ص. ٤٦٥-٤٨٢.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨). «تنمية القدرات: مذكرة للممارسة العملية». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان (٢٠١٤). «آفاق التوسع الحضري في العالم: مراجعة ٢٠١٤، أهم النتائج» (ST/ESA/SER.A/352)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (٢٠١٤ب)، «اتفاقية آرهوس: دليل تنفيذي - الطبعة الثانية»، الأمم المتحدة، جنيف، [www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/Publications/Aarhus\\_Implementation\\_Guide\\_interactive\\_eng.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/Publications/Aarhus_Implementation_Guide_interactive_eng.pdf)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٦) «سبل زيادة فعالية بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة». ورقة مناقشة مقدمة في الجلسة المصاحبة ١٨-١ خطة مراكش للعمل والمتابعة، ٢٠٠٦ المؤتمر السنوي لمعهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية، ستافانغر، النرويج

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٨). «قاعدة بيانات السياسات الحضرية الوطنية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٥). «مؤئل ٣ - إطار عمل أوراق السياسة - الاستراتيجية المكانية الحضرية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٨). «قائمة خدمات السياسة الحضرية الوطنية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١١) «الحكم المحلي: تذييل التحديات الحضرية بأسلوب تشاركي متكامل». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٦). «التعامل مع تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٥). «السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل إرشادي». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٧). «سياسة حضرية وطنية لليبريا - ورقة مناقشة». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٤). «السياسة الحضرية الوطنية - إطار عمل للتشخيص السريع». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٨). «المنتدى الحضري الوطني لدعم السياسة الحضرية الوطنية التشاركية الشاملة». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٥). «المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٦). «التعامل مع تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية: دليل سياساتي للتنمية الحضرية المنخفضة الكربون والقادرة على تحمل تغيُّر المناخ». نيروبي.

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٧). «تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بتقوية الارتباطات الحضرية الريفية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٤). «مذكرة السياسة الحضرية الوطنية للكاميرون». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٤). «تطور السياسات الحضرية الوطنية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٦). «مؤئل ٣ - ورقة السياسة ٣ - السياسة الحضرية الوطنية». نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) (٢٠١٨) «التوسع الحضري والتنمية: تصورات مستقبلية ناشئة». تقرير مدن العالم ٢٠١٦. نيروبي.

مؤئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، «الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية»، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي <http://dx.doi.org/10.1787/9789264290747-en>

البنك الدولي (٢٠١٥). «الشمول الاجتماعي». واشنطن دي سي.

البنك الدولي (٢٠١٦) «قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية الدولية». متاح على: <http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>

البنك الدولي (٢٠٠٩). «تقرير التنمية العالمية: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية». واشنطن دي سي.

تزايد وتيرة العولمة في عصرنا تزايداً يجعل من أهمية التوسع الحضري لصون المستقبل الاجتماعي الاقتصادي للأمم شيئاً جديراً بكل اهتمام. وعلى ذلك، تستحيل المدن إلى محركات مهمة للنمو بالنسبة للحكومات الوطنية ودون الوطنية.



التوسع الحضري اتجاه ضخم له تبعات عميقة على التحول العالمي، كما أن معدل التوسع الحضري وحجمه آخذان في إعادة تشكيل الواقع الديمغرافي للقارات، بل والمخرجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أيضاً. ومن ثم، يشكل النمو المتسارع للتحضر على مستوى العالم فرصة وتحدياً في آن واحد؛ ففي حين ركزت السردية السائدة تركيزاً كبيراً على الجوانب الخارجية السلبية للتحضر، أصبح الإدراك متزايداً لإمكاناته القوية بوصفه محركاً مهماً للنمو بالنسبة للحكومات الوطنية ودون الوطنية. وسعيًا إلى استغلال التوسع الحضري والحد من جوانبه الخارجية السلبية، فلا بد من إيجاد إطار عمل يكفل التنسيق من أجل تعظيم مزايا التوسع الحضري إلى جانب التخفيف من مخاطره. ويمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تتيح إطار عمل شامل متى صممت ونفذت على الوجه الصحيح.

وقد أكد القادة العالميون بجلاء ضرورة تطوير إمكانات التوسع الحضري لخدمة التحول الهيكلي عبر أطر عمل عديدة مثل الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في «موئل ٣» وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة في ٢٠١٥، لا سيما الهدف رقم ١١ منها المعني بالمدن والمستوطنات البشرية، وهو ما يؤكد أهمية التوسع الحضري.

يستند دليل الجدوى المائل إلى بحوث وممارسات حميدة مستمدة من بلدان سبق لها تنفيذ مرحلة الجدوى من السياسة الحضرية الوطنية. ويضم هذا الدليل تدابير تصحيحية وإجراءات استباقية من شأنها تعزيز التنمية المراعية للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يحوي هذا الدليل فائدة جمة لصناع السياسات وإدارات التنمية الحضرية والوزارات والموظفين المدنيين المرتبطين بعملية السياسة الحضرية الوطنية. كما يسعى هذا الدليل إلى مساعدة صناع السياسات في إرساء الأساس المنطقي للسياسة الحضرية الوطنية، وفهم الاقتصاد السياسي المحلي، والتحقق من بناء إجماع عام بخصوص تلك السياسة.

18E/HS/075

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

وحدة التخطيط الإقليمي والحضري التابعة لبرنامج «موئل الأمم المتحدة»

فرع التخطيط والتصميم الحضريين

unhabitat-updb-rmpu@un.org

www.unhabitat.org



برنامج الموئل